



Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/3/Add.3
25 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:
حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة

تقرير المقررة الخاصة السيدة أسمة جاهانغير، المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء،
أو بإجراءات موجزة، أو تعسفاً، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٣٥/١٩٩٩

إضافة

الزيارة إلى المكسيك

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١-٤	مقدمة
٤	٥-٩	أولاً - برنامج الزيارة
٦	١٠-١٧	ثانياً - ملاحظات عامة

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٩	٩٣-١٨	ثالثاً- الحق في الحياة: النتائج والشواغل
٩	٢٣-١٨	ألف- خلفية عامة.....
١١	٣٧-٢٤	باء- أكتيال، تشياباس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.....
١٥	٤٤-٣٨	جيم- البوسكي، تشياباس، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.....
١٧	٥٧-٤٥	دال- آغواس بلانكاس، غيرو، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥.....
٢١	٦٤-٥٨	هاء- إل تشاركو، غيرو، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨.....
٢٣	٧١-٦٥	واو- بلاغات أخرى
٢٥	٧٨-٧٢	زاي- الجهات غير الحكومية.....
٢٧	٨٤-٧٩	حاء- المدافعون عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني ووسائل الاعلام.....
٢٩	٨٩-٨٥	طاء- النساء في سيوداد خواريز: الجرائم الجنسية.....
٣٠	٩٢-٩٠	ياء- انتهاكات الحق في الحياة والميول الجنسية.....
٣١	٩٣	كاف- عقوبة الاعدام.....
٣١	١٠٣-٩٤	رابعاً- الاستنتاجات
٣٤	١٠٨-١٠٤	خامساً- التوصيات.....

مقدمة

١- بناء على دعوة من حكومة المكسيك، قامت المقررة الخاصة بزيارة إلى المكسيك من ١٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. ووردت دعوة الحكومة استجابة لطلب مقدم منذ أمد بعيد من المقرر الخاص السابق، السيد بكري والي ندياي، وهو طلب كررته المقررة الخاصة لدى تعيينها في منصبها في عام ١٩٩٨. وكان الطلب في جانب منه نتيجة للدعاءات المتكررة بوجود حالات فردية من حالات الإعدام خارج القضاء، وتقارير عن ارتكاب عدد من المذابح في السنوات الماضية في ولايتي غيريرو وتشياباس. وقبل السفر إلى المكسيك، تلقت المقررة الخاصة قدراً كبيراً من المعلومات من مصادر حكومية وغير حكومية تتعلق بالأحداث التي جرت في أكتيال، والبوسكي، وآغواس بلانكاس، والتشاركو، وتتعلق بمجموعة من اغتيالات أشخاص معظمهم الشباب في ثيوداد خوارس وفي ولاية تشيواوا. كما وردت تقارير من منظمات غير حكومية ومن أفراد من جميع أنحاء المكسيك عن وجود حالات إعدام أفراد خارج القضاء وتهديدات بالقتل موجهة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني.

٢- وترغب المقررة الخاصة في انتهاز هذه الفرصة لتوجيه شكرها إلى حكومة المكسيك على دعوتها لزيارة البلد وعلى مساعدتها وتعاونها القيمين للذين يسرا كثيراً عملها. وقبل البعثة، كانت المقررة الخاصة ومعاونوها على اتصال بالبعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف التي قامت بدور مركزي في تخطيط زيارتها وتيسيرها. وخلال إقامة المقررة الخاصة في المكسيك، لبى جميع طلباتها المتعلقة بالاجتماعات. وحظيت المقررة الخاصة ووفدها بحرية تنقل كاملة، وتمكنت من الاتصال بحرية بالأفراد والمنظمات غير الحكومية. كما تلاحظ المقررة الخاصة بعين التقدير أنها تمكنت من إجراء زيارتها في جو من الشفافية والانفتاح، وهو جو يعزى إلى حد كبير إلى وسائط الإعلام الوطنية والدولية التي اهتمت بصورة نشطة بالبعثة. كما ترغب المقررة الخاصة في الإعراب عن خالص تقديرها للمساعدة التي قدمها العديد من المنظمات غير الحكومية والأفراد الذين أتيحت للمقررة الخاصة فرصة مقابلتهم في المكسيك. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للإعلام في مدينة مكسيكو دعماً لوجستياً وإدارياً وأشكلاً أخرى من الدعم الذي لا يقدر بثمن، والذي لولاه ما كانت زيارتها مثمرة.

٣- وهذا التقرير ليس بديلاً ولا يمكن أن يكون بديلاً عن التحقيقات الرسمية أو الدعاوى القضائية. ويقتصر نطاق التقرير على الولاية التي كُلفت بها المقررة الخاصة ويركز نطاقه على الوضع الراهن وعلى أحداث رئيسية معينة جرت في الماضي القريب، ولا سيما الاغتيالات في أكتيال، والبوسكي، وآغواس بلانكاس، والتشاركو. وتعذر إجراء تحقيقات في جميع الحالات الفردية التي استرعى إليها انتباه المقررة الخاصة خلال بعثتها. وسيجهز العديد من هذه الحالات وستحال إلى حكومة المكسيك، وفقاً لأساليب العمل المحددة في إطار الآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان. وكشف الخلفية المعقدة لحالة حقوق الإنسان القائمة اليوم في المكسيك يستوجب مناقشة تتجاوز نطاق هذا التقرير وغرضه. وهذا التقرير لا يشمل بالتالي إلا ملاحظات عامة متصلة بحالة حقوق الإنسان العامة في البلد بقدر ما تتصل هذه الملاحظات بولاية المقررة الخاصة وبقدر ما تساهم في التصدي لهذا المشكل ووضع حد لحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفياً في المكسيك.

٤- والاستنتاجات والملاحظات المقدمة في هذا التقرير موضوعة على أساس المعلومات المجمعة خلال البعثة وعلى ضوء المعايير الدولية ذات الصلة. وأولت المقررة الخاصة في هذا الصدد عناية خاصة للمسائل التالية:

(أ) التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان الحق في الحياة؛

(ب) التناسب والتلاؤم في استخدام القوة من جانب وكالات إنفاذ القوانين، بما فيها القوات المسلحة، في أثناء أداء واجباتها؛

(ج) موثوقية التحقيقات التي أجرتها السلطات في الحوادث قيد النظر؛

(د) التدابير المتخذة لمحاكمة مقترفي عمليات الاغتيال، بغض النظر عن مركزهم العمومي أو الرسمي؛

(هـ) التدابير التي اتخذتها السلطات لمنع تكرار هذه المآسي؛

(و) تواطؤ الحكومة في عمليات الاغتيال التي ينفذها فاعلون غير حكوميين أو سكوت الحكومة على تلك العمليات.

أولاً- برنامج الزيارة

٥- عقدت المقررة الخاصة في بداية بعثتها اجتماعات مع المسؤولين والمؤسسات الحكومية في مدينة مكسيكو التالي ذكرهم: وزير الخارجية، ووزير الداخلية، والنائب العام الاتحادي، والنائب العام العسكري، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومعهد السكان الأصليين الوطني، ومنسق الحوار والمفاوضات في تشياباس. كما عقدت اجتماعات مع اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للكونغرس المكسيكي ومع ممثلي الأحزاب السياسية. واجتمعت المقررة الخاصة في أواخر زيارتها مع رئيس بلدية المنطقة الاتحادية ومسؤولين آخرين في هذه المنطقة، وعقدت اجتماعات متابعة في العاصمة مع النائب العام الاتحادي ومع اللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان. كما قابلت في مدينة المكسيك رئيس لجنة حقوق الإنسان في المنطقة الاتحادية. وفي نهاية الزيارة، عقدت مؤتمراً صحافياً في مدينة مكسيكو.

٦- وأجرت المقررة الخاصة في أثناء وجودها في مدينة المكسيك، مناقشات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومع شهود أو أقرباء أو أسر ضحايا ما يزعم من عمليات الإعدام خارج القضاء. ومن المصادر الأخرى للمعلومات المنظمات التالية: الشبكة الوطنية للمنظمات المدنية لحقوق الإنسان "جميع الحقوق لجميع الناس"، وحركة المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب، وحركة المواطنين لدعم حقوق الإنسان، ومركز ميغيل أغوستين لحقوق الإنسان في خواريس، ومركز الراهب فرانسيسكو دي فيتوريا لحقوق الإنسان، واللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ومركز الدراسات الحدودية وتعزيز حقوق الإنسان، ولجنة التضامن والدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية

النسائية للاتصالات والمعلومات، وجمعية أسر المفقودين والمعتقلين في المكسيك، والجهة المدنية لولاية سينالوفا، والمركز الوطني للاتصالات المجتمعية، ومركز دعم المهاجرين، وجمعية كاليفورنيا للمساعدة القانونية الريفية. كما تلقت المقررة الخاصة معلومات عن حالة صحافيين في المكسيك من ممثلي الشبكة الوطنية للمبلغين المدنيين/التعداديين، وشبكة حماية النشرات الدورية ووسائل الاتصالات. كما أجرت المقررة الخاصة في مدينة مكسيكو مناقشات مع بعض المنظمات النسائية، ولا سيما فيما يتعلق بالأحداث التي جرت في سيوداد خوارس.

٧- وزارت المقررة الخاصة ولاية غيريرو في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تموز/يوليه. وفي عاصمة الولاية، تشيلاباسينغو، قابلت مسؤولي السلطات المحلية بمن فيها محافظ الولاية ومدعي عام الولاية. وفي تشيلاباسينغو أيضاً، عقدت اجتماعات مع لجنة غيريرو لحقوق الإنسان ومع ممثلي معهد السكان الأصليين الوطني ومع منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، مثل الشبكة الوطنية للمنظمات المدنية لحقوق الإنسان "جميع الحقوق لجميع الناس"، ومركز حقوق الإنسان لجبل "تلاتشينولان"، ومنظمة فلاحي سلسلة الجبال الجنوبية. وفي تشيلاباسينغو أُتيحت لها أيضاً فرصة الاستماع إلى عدد كبير من شهود عمليات الإعدام المزعومة خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وفي غيريرو، زارت المقررة الخاصة مركز إعادة التأهيل الاجتماعي في أكابولكو حيث قابلت سجناء، منهم موظفو شرطة سابقون يقضون عقوبات السجن الصادرة ضدهم بسبب دورهم في حادثة آغواس بلانكاس، والمدنيون المسجونون في إطار العملية العسكرية التي جرت في التشاركو.

٨- وزارت المقررة الخاصة ولاية تشياباس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تموز/يوليه. وفي عاصمة الولاية توكستلا غوتيبيريز، عقدت اجتماعات مع محافظ الولاية ووزير الداخلية، والنائب العام ولجنة حقوق الإنسان. وفي سان كريستوبال دي لاس كاساس، قابلت رئيس البلدية وممثلي الجمعية البلدية ورئيس بلدية تشينالهوو والمدعي العام الخاص بالتحقيق في قضية أكتيال. وأطلعتها على معلومات مسهبة بمنظمات غير حكومية، منها مركز الراهب بارتولومي لحقوق الإنسان في كاساس، ومركز الراهب بيدرو لورنزو لحقوق الإنسان في نادا، ومركز الراهب ماتياس لحقوق الإنسان في قرطبة، واللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وجمعية التآخي. وفي سان كريستوبال دي لاس كاساس، استمعت إلى شهادات من أفراد ادعوا أنهم شهدوا انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات إعدام خارج القضاء. وعقد اجتماعاً قصيراً مع الأسقف سامويل روي الذي ترأس اللجنة الوطنية للوساطة. وبينما كانت المقررة في تشياباس، أُتيحت لها فرصة زيارة قرية أكتيال الواقعة في بلدية تشينالهوو، حيث استمعت لشهادات ناجين من مذبحة كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي سان كريستوبال دي لاس كاساس، أجرت أيضاً مناقشات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٩- وفي نهاية الزيارة يوم ٢٣ تموز/يوليه، سافرت المقررة الخاصة إلى سيوداد خواريس في ولاية تشيواوا، حيث قابلت مسؤولين في مكتب المدعي العام، بمن فيهم المحقق الخاص الذي حقق في قضايا الاغتيال المرتكبة في سيوداد خواريس. وكان الغرض من زيارتها جمع المعلومات عن مجموعة من عمليات اغتيال شابات في السنوات الست الأخيرة في تلك المنطقة. وفي سيوداد خواريس، أُتيحت لها أيضاً فرصة مقابلة ممثلي نقابات عمالية وأشخاص من الأوساط التجارية.

ثانياً - ملاحظات عامة

١٠- تسلم المقررة الخاصة بالصعوبات التي تواجهها حكومة المكسيك في توفير التدبير السليم. ويتألف الاتحاد من ٣١ ولاية ومن منطقة اتحادية. وتحظى المكسيك بثقافة ثرية متنوعة، ويوجد بها سكان أصليون يعدون أكثر من ٨ ملايين نسمة، معظمهم يتركزون في الولايات الجنوبية وهي تشياباس وواكساكا وفيراكروز ويوكتان. واللغات المحكية في البلد تزيد على ٥٩ لغة. وتوجد تباينات اقتصادية واجتماعية كبيرة بين الولايات الجنوبية المتخلفة عموماً من جهة، والمراكز الحضرية الصناعية والمناطق المتقدمة الواقعة على طول الحدود الفاصلة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى. والتوزيع غير المتوازن للثروة والفرص أدى في السنوات الماضية إلى تمدن سريع. ويقدر أن نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من مجموع السكان يعيشون حالياً في مناطق حضرية. وظهور جماعات مسلحة يؤثر تحدياً آخر أيضاً. وتساهم جميع هذه العوامل في تعقد الحالة، غير أنها لا يمكن أن تقلل من مسؤولية الحكومة عن حماية أرواح مواطني البلد. ويذكر أن مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة تشدد على الاحترام المطلق للحياة حتى خلال "حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى".

١١- ولدى المكسيك سجل مضطرب من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج القضاء، في الماضي القريب. وهذا الإرث يرسم إلى حد كبير شكل النقاش الجاري اليوم حول حقوق الإنسان ويحدد التحديات التي يواجهها البلد الآن. ويمر البلد حالياً بمرحلة اقتصادية وسياسية انتقالية معقدة. وفي نفس الوقت، يعمل البلد جاهداً في سبيل إعادة تأكيد مركزه الدولي، وبالأخص في مجال الاندماج والتعاون الاقتصاديين. وفي العقود الأخيرة، بدأت حكومات متتالية تنفيذ إصلاحات سياسية وقضائية واسعة النطاق. واستهدف البعض من هذه الإصلاحات مباشرة معالجة الشواغل العاجلة في موضوع حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة. وعلى الرغم من هذا الجهد والالتزام، فإن حالة حقوق الإنسان ما زالت مصدر قلق على الصعيدين الوطني والدولي. واستناداً إلى بعض المراقبين، اتخذت هذه المبادرات في الماضي استجابة لحوادث جسيمة جداً كان لها صدى إعلامياً واسع النطاق، وكان القصد منها أحياناً حماية صورة البلد على الصعيد الدولي أكثر من التصدي حقيقياً لأسباب المشاكل.

١٢- وفي المناقشات التي جرت مع المقررة الخاصة، ظهر إقرار عام من قبل المسؤولين الحكوميين والأفراد وأعضاء المنظمات غير الحكومية بحدوث تغير تدريجي في موقف بعض الجهات الفاعلة الحكومية، بدءاً بالمستوى الاتحادي وانتهاءً بالمستوى البلدي، فهذه الجهات تميل الآن أكثر من ذي قبل إلى تحسين الأداء الشامل الذي تقوم به المؤسسات والوكالات العمومية في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، تحيط المقررة الخاصة علماً بوجه خاص بالتصريحات العامة الصادرة عن الرئيس إرنستو زاديلو بونسي دي ليون التي سلم فيها بوجود مشاكل حقوق الإنسان، وبعيد تأكيد عزمه على التخلص نهائياً من ظاهرة الإفلات من العقوبة وعلى إصلاح النظام القانوني لكي لا يترك أي مجال لعمليات الإعدام خارج القضاء.

١٣- وردد هذا العزم والالتزام جميع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المناصب العمومية الذين تحدثت معهم المقررة الخاصة. غير أنه بينما كان بعض المسؤولين والمؤسسات قد بادروا فعلاً إلى إدخال تغييرات، ظل آخرون من المسؤولين والمؤسسات مكتفين باستخدام فن الخطابة، محملين إرث الثقافة السياسية الماضية مسؤولية عدم إحراز التقدم. وعلى الرغم من هذا التفاوت في مستوى الالتزام من جانب المسؤولين الحكوميين، فإن معظم من تحدثت معهم المقررة الخاصة، بمن فيهم أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة والمنظمات غير الحكومية والصحافيين وضحايا التجاوزات الماضية وأسرههم سلموا بأن تفشي عمليات الإعدام واسعة النطاق خارج القضاء قد انخفض في السنتين الماضيتين، وأن العملية الديمقراطية تسير رويداً في اتجاه إيجابي. وبعث الأمل في نفس المقررة الخاصة أنها شاهدت المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني توجيه انتباه الجمهور إلى مسائل حقوق الإنسان. وأكثر جوانب المجتمع المدني المكسيكي بعثاً للأمل هو نشأة جمهور مطلع وعزيمة جماهيرية على الحث على المزيد من احترام حقوق الإنسان.

١٤- وتوجد أمثلة على الجهود الملموسة الرامية إلى التخلص من إرث ممارسات الماضي يمكن ملاحظتها على جميع مستويات الحكومة، على الرغم من وجود بعض التردد. ومما شجع المقررة الخاصة كثيراً أنها علمت أن الحكومة الجديدة في ولاية غيريرو كانت قد قررت التخلي عن الممارسة الحكومية القائمة منذ أمد بعيد وهي تعيين النائب العام للولاية، والاستعاضة عنها بإحالة قرار تعيينه إلى الكونغرس. وفي مناقشات جرت مع المقررة الخاصة، أقر محافظ ولاية غيريرو بأن الإفلات من العقاب ما زال قائماً في حالة أشخاص لهم مركز سياسي أو اجتماعي غير أنه شدد على عزمه على التغلب على هذا المشكل بتعزيز مؤسسات إقامة العدل وزيادة وعي الجمهور بحقوق الإنسان. كما عقدت المقررة الخاصة اجتماعاً بناءً جداً مع النائب العام لولاية غيريرو، قدمت فيه إلى المقررة الخاصة إجابات عن عدة مسائل أثّرت في تقرير المقررة الخاصة الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/39/Add.1). كما تمكن مكتب المدعي العام من أن يقدم إلى المقررة الخاصة ثلاثة أشخاص ادعي في التقرير المذكور أعلاه أنهم مفقودون.

١٥- واتخذت الحكومة الاتحادية في السنوات الأخيرة مجموعة من المبادرات مشيرة إلى أن الهدف منها هو تعزيز النظام القانوني وعملية التحول الديمقراطي. ومن هذه المبادرات ما يلي:

(أ) إجراء إصلاحات واسعة النطاق في النظام الانتخابي؛

(ب) وتوسيع نطاق اختصاص المحاكم العادية لتبت في الالتماسات المتعلقة بالانتخابات؛

(ج) ووضع نظام لانتخاب رئيس بلدية مدينة مكسيكو؛

(د) ووضع تشريع لتحسين أداء مكتب المدعي العام ومساءلته؛

- (هـ) وإجراء إصلاحات قضائية لتحسين إدارة المحاكم الاتحادية؛
- (و) وتحسين ظروف عمل الادعاء العام والقضاة، بما في ذلك بدء العمل بالتكنولوجيا الحديثة وزيادة عدد المحاكم؛
- (ز) وإصلاح نظام القضاء الجنائي بغية مكافحة الجريمة المنظمة؛
- (ح) ومنح المحكمة العليا الاختصاص لإجراء المراجعة القضائية في مجالات معينة؛
- (ط) والقيام في عام ١٩٩٨ بتعزيز القانون الاتحادي لمنع التعذيب والمعاقبة عليه؛
- (ي) وتشكيل اللجنة الوطنية الاتحادية لحقوق الإنسان وتشكيل لجان مماثلة على صعيد الولايات؛
- (ك) وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لأعضاء القوات المسلحة والشرطة والمسؤولين في بعض مكاتب المدعين العامين في الولايات؛
- (ل) واتخاذ مبادرات في سبيل التصالح مع جماعات المعارضة المسلحة.
- وترحب المقررة الخاصة بهذه المبادرات وتتطلع لمشاهدة نتائجها العملية في مجال تلافي المزيد من عمليات الإعدام خارج القضاء ومحاكمة المسؤولين عنها ومعاقبتهم.

١٦- وترحب المقررة الخاصة بعملية الإصلاح المتواصلة. وفي نفس الوقت، جرى إبلاغ المقررة الخاصة بأن الحالة ما زالت غير مرضية في مجالات عديدة، وبالخصوص فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات على صعيد الولاية وعلى الصعيد المحلي. والتدابير الأولية والالتزامات التي تعهدت بها السلطات المكسيكية للتصدي لمشاكل حقوق الإنسان في البلد تبين أن توافر الإرادة السياسية من جانب الحكومة شرط لا بد منه لإحداث تغيير حقيقي. غير أن بعض أعضاء الأحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية ترددوا في قبول التزام الحكومة المعلن بإجراء إصلاح سريع وحقيقي بدون أدلة داعمة له. كما أعربوا عن خشيتهم، من الآن فصاعداً، تنفيذ عمليات الإعدام خارج القضاء وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تنفيذاً يحرص على عدم كشف التورط المباشر أو غير المباشر فيها من قبل الشرطة أو الجيش.

١٧- وأعرب العديد ممن تحدثوا مع المقررة الخاصة عن خشيتهم من إمكان أن تشهد الشهور القادمة عدم استقرار وعنف جراء ازدياد التوتر والإحباط السياسيين باقتراب الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٠، ونظراً لوجود جماعات مسلحة ذات اتجاهات سياسية مختلفة. وخلال فترة الانتخابات السابقة، تحولت التوترات إلى عنف

وظهرت ادعاءات بحدوث عمليات إعدام خارج القضاء. وأعرب أعضاء المعارضة الذين يمثلون حزب الثورة الديمقراطية وغيرهم عن الأمل في وجود حضور دولي خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري في عام ٢٠٠٠ وذلك من أجل ردع العنف المتوقع أن يحصل والأعمال التحضيرية للانتخابات في المكسيك دخلت في مرحلة متقدمة، وسر المقررة الخاصة أنها لاحظت أن الاهتمام بحقوق الإنسان، ولا سيما مسألة الحصانة والإفلات من العقاب الذي يحظى به منتهكو حقوق الإنسان وغير ذلك من مصادر الظلم الهامة، أصبحت مواضيع مركزية في النقاش العام. وترى المقررة الخاصة أن المبادرات الرامية إلى سحب فتيل التوترات ومنع العنف في الفترة السابقة للانتخابات يمكن أن تساهم في إعادة بناء الثقة بين الجماعات التي تواجه الآن طريقاً سياسياً مسدوداً وتشارك في مواجهة مسلحة.

ثالثاً- الحق في الحياة: النتائج والشواغل

ألف- خلفية عامة

١٨- ركزت معظم المعلومات التي قدمت إلى المقررة الخاصة خلال زيارتها على الحوادث التي حصلت في أكتيال والبوسكي بولاية تشياباس وفي أغواس بلانكاس والتشاركو بولاية غيريرو. وهذه الحوادث تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتوترات السياسية المتزايدة وبظهور حركات معارضة مسلحة في هاتين الولايتين. ورغم النضال المسلح لهاتين الحركتين في سبيل برنامجيهما المتجذرين في تظلمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإن مطلب الحركتين لا تشمل الانفصال. والحركتان منشغلتان بدلاً من ذلك بالحصول على مزيد من الحكم الذاتي المحلي وتمكين السكان الأصليين اقتصادياً.

١٩- وفي ولاية تشياباس، تأزمت التوترات السياسية القائمة منذ أمد بعيد عندما شن جيش زاباتا للتحريرو الوطني وفي يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، انتفاضة مسلحة قصيرة ضد الحكومة الاتحادية احتجاجاً على القمع المزعوم الذي يمارسه الجيش والشرطة، ومطالبة بالمزيد من الحكم الذاتي والتمكين الاقتصادي والاحترام للمجتمعات المحلية الأصلية. وبعد مرور ١٢ يوماً، أعلن عن وقف إطلاق النار. وأدت المفاوضات بين الحكومة وجيش زاباتا للتحريرو الوطني في النهاية إلى توقيع اتفاقات سان أندرياس لاراينزار يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، وهي اتفاقات وضعت إطاراً لمزيد من الحكم الذاتي للبلديات والحماية للمجتمعات المحلية الأصلية. غير أن هذه الاتفاقات لم تنفذ على الرغم من أنها ما زالت سارية المفعول رسمياً. وأبلغت المقررة الخاصة بأن الحكومة تخشى أن يحرم تنفيذ الاتفاقات الجماعات الضعيفة داخل المجتمعات المحلية الأصلية من حقوقها الفردية لصالح حقوق جماعية للسكان الأصليين. وتوجد حالياً بين القوات الحكومية وجيش زاباتا للتحريرو الوطني مواجهة متوترة تتخللها أحياناً مجابهات عنيفة. ومنذ عام ١٩٩٦، قام جيش زاباتا للتحريرو الوطني والمتعاطفون معه بإعلان "الحكم الذاتي في ٣٨ بلدية" في تشياباس. ولم تعترف الحكومة بهذه البلديات، وحلت السلطات الاتحادية حتى الآن ٤ بلديات منها. والمجابهة بين جيش زاباتا للتحريرو الوطني والحكومة قسمت صفوف السكان المحليين وأدت إلى ظهور جماعات مسلحة، كثيراً ما يشار إليها باسم "جماعات شبه عسكرية".

٢٠- وحصلت الأحداث المفجعة في أكتيال في إطار منازعات قائمة منذ أمد بعيد، وهي منازعات كثيراً ما حصلت بشأن ملكية الأرض وقسمت طيلة عقود صفوف المجتمعات الأصلية المحلية. وتفاقت هذه الانقسامات بسبب التوترات الدينية والسياسية في تشياباس، الناجمة عن المجابهة بين الحكومة وجماعات المعارضة، ولا سيما جيش زاباتا للتحرير الوطني. وأسفرت اشتباكات بين مناصري الحزب الثوري المؤسسي الحاكم والمتعاطفين مع جيش زاباتا للتحرير الوطني عن عدد كبير من الضحايا في الخمس سنوات الماضية. وهذه المجابهة السياسية أثارت الفتنة فعلاً في صفوف المجتمعات المحلية، ونتيجة لذلك دفع السكان الأصليون ثمناً باهظاً من حيث المعاناة البشرية وما زالت هذه المجابهة تنطوي على التهديد الدائم باستئناف العنف.

٢١- وفي غريرو، تقع من حين لآخر مجابهات بين جماعات فلاحين منظمة وبين الحكومة. وتؤكد السلطات أن بعض هذه الجماعات مسلحة وتأخذ بالعمل المسلح بينما يقيم بعضها الآخر صلات بالجماعات المسلحة التي تأخذ بالعمل المسلح. ومنظمة فلاحية سلسلة الجبال الجنوبية أنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على أيدي جماعة من المزارعين المحليين في مدينة تيبيتيكستلا بغية حماية مصالح السكان الريفيين التي كانت في ذلك الوقت تواجه تهديداً شديداً بسبب استمرار انخفاض أسعار المنتجات الزراعية. وتمثل هذه المنظمة عدة آلاف من الفلاحين في منطقة كوستا غراندي في غريرو. ومن المطالبات الرئيسية للمنظمة أن توفر الحكومة المساعدة على تحسين الهياكل الأساسية، مثل الطرقات والإمداد بالماء، وأن تضع الشرطة والجيش حداً لأعمال العنف والتخويف التي يزعم أنها موجهة ضد السكان الريفيين. واتهمت السلطات هذه المنظمة بالاحتفاظ بصلات وثيقة مع جماعة المعارضة المسلحة الجيش الثوري الشعبي، وهي منظمة ظهرت لأول مرة في عام ١٩٩٦، أي بعد مرور سنة على المذبحة التي حصلت في آغواس بلانكاس. وما زالت القوات الحكومية تشارك من حين لآخر في منازعات منخفضة مستوى التوتر مع الجيش الثوري الشعبي والجماعة المنشقة عنه المسماة الجيش الثوري للشعب المنتفض. وتعتبر الحكومة هاتين الجماعتين حركتين إرهابيتين، والحكومة ليست على استعداد لبدء مفاوضات معهما بغية سحب فتيل الانفجار. ونشأة الجيش الثوري الشعبي والجيش الثوري للشعب المنتفض والعمليات الحكومية لمقاومة الانتفاضة قد أدت إلى تزايد التسلح والعنف في المنطقة، مما أثر بدوره تأثيراً جسيماً في حقوق الإنسان للمدنيين.

٢٢- وبالإضافة إلى الحوادث المتصلة بالنزاع المسلح في تشياباس وغريرو، جرى أيضاً تنبيه المقررة الخاصة إلى وجود عدد من الحالات الأخرى المتصلة أساساً بتعسف الشرطة واستخدام الجيش للقوة بصورة مفرطة أو اعتباطية. وتشير بعض التقارير إلى ثقافة عنف متأصلة في صفوف بعض عناصر سلطات إنفاذ القوانين، الذين يواصلون انتهاكات حقوق الإنسان ويفلتون من العقاب. وأما عمليات مكافحة الإجرام التي تقوم بها الشرطة والجيش المكسيكيين التي انطوت أحياناً فيما زعم على استخدام مفرط أو عشوائي للقوة، فهي عمليات أسفرت أحياناً عن مقتل مدنيين أبرياء. وفي المناقشات التي جرت مع المقررة الخاصة، فسرت السلطات المكسيكية بتفصيل كبير خططها ومبادراتها لمكافحة ارتفاع معدل الإجرام، وهو إجرام كثيراً ما يكون وثيق الصلة باستخدام المخدرات والاتجار بها. وبينما تقدر المقررة الخاصة تقديراً كاملاً ضرورة كبح جماح الإجرام، والتحديات التي تواجهها الحكومة في هذا الصدد، فإنها قلقة لأن بعض التدابير، ولا سيما تكليف أفراد الجيش بوظائف إنفاذ القوانين، قد تضر بحكم القانون عموماً والتمتع بحقوق الإنسان في المكسيك.

٢٣- وعلى الرغم من أن الحوادث محددة من حيث سياقها وموقعها الجغرافي، فإن الحوادث والحالات التي تبحث في الفقرات التالية تبين وجود مشاكل عميقة الجذور فيما يتعلق بإفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقوبة، وعدم الكفاءة عموماً في نظام القضاء، وقلة الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية، وهي مشاكل تؤثر في البلد وسكانه ككل. وهذه مسائل رئيسية سوف يكون من واجب السلطات المكسيكية التصدي لها على سبيل الاستعجال إذا أرادت السلطات المصدقية والصحة للالتزامها المعلن بكسر حلقة العنف المفرغة والإفلات من العقاب، ما أفسد منذ وقت طويل سجل البلد في مجال حقوق الإنسان.

باء- أكتيال، تشياباس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

٢٤- تبين التقارير أن الهجوم على أكتيال سبقته تهديدات ضد القرية، وهي قرية من المعروف أن من سكانها عدداً من المتعاطفين مع جيش زاباتا للتحرير الوطني. ولا بد من الإشارة إلى أن الأسابيع السابقة للمذبحة شهدت محادثات بين أعضاء في المجلس البلدي لمدينة تشينالهو الذي يقوده الحزب الثوري المؤسسي وبين المتعاطفين مع جيش زاباتا للتحرير الوطني الذين يمثلون "مجلس بولهو البلدي للحكم الذاتي" وجمعية "النحل"، وهي جمعية منشأة ومسجلة في عام ١٩٩٢، بوصفها منظمة غير تجارية، وكان الهدف من هذه المحادثات تسوية المشاكل السياسية والمشاكل القائمة بين المجتمعات المحلية المتزايدة في المنطقة وهذه المفاوضات، المسماة محادثات لاس ليماس، توقفت فجأة يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عندما قتل أحد السكان الأصليين، وهو عضو في الحزب الثوري المؤسسي اسمه أغوستين فاسكيس سيكوم، في كمين نصبته له في قرية تيكستيك جماعة مسلحة يعتقد أن أعضاءها من المتعاطفين مع جيش زاباتا للتحرير الوطني. وكانت هذه الحادثة ذروة الاشتباكات بين عناصر محليين من جيش زاباتا للتحرير الوطني ومناصرين حكوميين في الأشهر السابقة للمذبحة التي شهدتها أكتيال. وحتى أواسط كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كان قد قتل نحو ٢٥ شخصاً وذلك نتيجة العنف على ما يذكر.

٢٥- وفي يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، شنت جماعة مؤلفة من عدد يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ رجلاً مسلحاً هجوماً على قرية أكتيال. وأفيد بأن أول الطلقات النارية سمعت في الساعة ١١ صباحاً تقريباً عندما كان معظم القرويين في كنيسة القرية لأداء صلاة الاستغاثة وطلب الحماية الإلهية من الهجوم الذي كانوا يتوقعونه. وتبين التقارير الواردة وشهادات شهود العيان التي استمعت إليها المقررة الخاصة شخصياً أن العديد من الضحايا قتلوا رمياً بالرصاص بينما كانوا هاربين من المهاجمين. وقتل آخرون رمياً بالرصاص عن قرب بينما كانوا مستلقين على الأرض، محاولين الاختباء في خندق. وأفيد بأن إطلاق النار استمر حتى نحو السادسة أو السابعة مساء عندما انسحب المهاجمون من القرية. وقتل ٤٥ مدنياً أعزل معظمهم نساء وأطفال، وجرح في هذه المذبحة ٢٥ شخصاً آخر. وينتمي جميع الضحايا إلى جمعية "النحل".

٢٦- وفي يوم ٢١ تموز/يوليه، زارت المقررة الخاصة أكتيال، حيث أُتيحت لها فرصة تفقد مكان المذبحة، وقابلت ممثلي جمعية "النحل" واستمعت إلى روايات الناجين من المذبحة وشهودها. وترغب المقررة الخاصة في إبداء شكرها للمقيمين في أكتيال على تعاونهم وعلى تمكينها من التعرف بنفسها على القرية وجوارها.

٢٧- ويبدو أن سلطات الولاية، بما فيها الشرطة، لم تتخذ أي تدابير ملموسة لمنع المزيد من أفعال العنف، على الرغم من أنها كانت بلا شك تدرك التوتر والتظلمات المتزايدة في منطقة تشينالهو. وتدعي تقارير من مصادر غير حكومية أن مسؤولين حكوميين، بمن فيهم وزير داخلية تشياباس لم يتخذوا أي إجراء بعد إبلاغهم بأن الحادثة جارية. وأفيد بأن أقرب دورية شرطة كانت توجد وقت المذبحة على بعد ٢٠٠ متر فقط من مكان الحادثة، غير أنها لم تتدخل. كما أفيد بأن الشرطة المحلية تلاعبت بشكل خطير بمكان الحادثة بل حاولت إزالة بعض الجثث قبل بداية التحقيقات المناسبة.

٢٨- واستناداً إلى تحقيقات أجرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، في الحادثة التي شهدتها أكتيال أصدرت اللجنة التوصية ٩٨/١ الموجهة إلى محافظ ولاية تشياباس وإلى النائب العام الاتحادي وأشارت اللجنة فيها إلى مجموعة من حالات الإغفال والمخالفة من جانب سلطات الولاية، واعتبرت اللجنة هذه الحالات بمثابة انتهاكات لحقوق الإنسان. وأفادت اللجنة بأن وزير داخلية ولاية تشياباس والأمين التنفيذي للجنة التوفيق الوطنية في أبرشية سان كريستوبال دي لاس كاساس كانا قد أبلغوا في الساعة ١١ صباحاً تقريباً بإطلاق عيارات نارية في أكتيال. واستناداً إلى الكتاب الأبيض الذي نشره مكتب النائب العام الاتحادي، اتجه موظفو الأمن العام إلى مكان الحادثة بين الساعة ٦ والساعة ٧ مساءً وأبلغوا بأن أصوات الطلقات النارية ما زالت تسمع. وأوصت اللجنة في جملة أمور بإجراء المزيد من التحقيقات للتأكد من مسؤولية ١٥ موظفاً عمومياً حددت أسماؤهم فيما يتصل بحالات المخالفة المذكورة، بمن فيهم بعض كبار موظفي الخدمة المدنية مثل المدعي العام للولاية، ووزير الداخلية، وعدد من كبار المسؤولين في الشرطة. واقترح أن يستقيل عدد من الموظفين الذين ذكرت أسماؤهم. كما أوصت اللجنة بأن تراجع الإجراءات التي يستخدمها مكتب المدعي العام للولاية وأن يُراجع ويُعزز التدريب الذي يقدم لموظفي ذلك المكتب ولشرطة الولاية. كما أوصت اللجنة بأن تدفع حكومة الولاية تعويضات إلى أسر القتلى والجرحى. ويذكر أن محافظ تشياباس وجميع الموظفين الذين أبلغت اللجنة عن تورطهم في قضية أكتيال قد استقالوا من مناصبهم في يوم صدور توصيات اللجنة.

٢٩- ولقيت المذبحة التي شهدتها أكتيال صدى واسع النطاق في الصحافة وطلب رئيس جمهورية المكسيك على الفور، في يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أن ينظر ديوان مكتب المدعي العام الاتحادي في إمكانية إحالة الاختصاص القضائي في قضية أكتيال إلى المستوى الاتحادي. ووافق مكتب المدعي العام الاتحادي على إحالة الاختصاص القضائي، نظراً إلى أن المكتب يرى أن الحادثة تنطوي على جرائم تقع في إطار كل من الاختصاص القضائي المحلي والاختصاص القضائي الاتحادي. وفي نفس اليوم أوفد مكتب المدعي العام الاتحادي واحداً من مساعدي المدعي العام، مع مجموعة من المحققين وموظفاً في الشرطة القضائية الاتحادية، إلى تشياباس لبدء التحقيقات في الحادثة.

٣٠- وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أنشأ مكتب المدعي العام الاتحادي مكتب المحقق الخاص للتحقيق في الجرائم المرتكبة في بلدية تشينالهو بولاية تشياباس. وفي سان كريستوبال دي لاس كاساس، قابلت المقررة الخاصة المحقق الخاص الذي أبلغها بإسهاب عن المرحلة التي بلغتها التحقيقات. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، نشر مكتب

المحقق الخاص الكتاب الأبيض عن أكتيال، مقدماً فيه النتائج الرسمية وواضعاً التدابير التي اتخذتها السلطات للتحقيق في القضية. وفسر مكتب المدعي العام الاتحادي المذبحة التي شهدتها أكتيال بأنها ذروة منازعات قائمة منذ أمد بعيد وغير مسواة بين المجتمعات المحلية الأصلية، وخلص إلى أن السلطات ساهمت في التوتر وحالة انعدام الأمن المتزايدة وذلك بعدم قيامها باتخاذ التدابير المناسبة للتحقيق في مجموعة من الجرائم المقترفة في المنطقة قبل الحادثة التي وقعت في يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وبعد المذبحة التي شهدتها أكتيال، تولى مكتب المدعي العام الاتحادي الاختصاص القضائي في ٣٤ جريمة اقترفت في المنطقة قبل ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تتطوي في جملة أمور على القتل والاعتداء والحيازة غير المشروعة لأسلحة. وتبين لمكتب المدعي العام الاتحادي أنه كانت قد سجلت في الكثير من هذه الحالات، التي تتصل معظمها بعناصر جيش زاباتا للتحريير الوطني وعناصر موالية للحكومة، تأخيرات خطيرة في الإجراءات قد تعتبر عائقاً لإقامة العدل. وأقيمت منذ ذلك الوقت دعاوى قانونية ضد عدد من المسؤولين العموميين الذين يعدون مسؤولين عن هذا الإغفال.

٣١- وبالإضافة إلى أفعال الإغفال أو الإهمال الواضحة، بينت التحقيقات تورط أفراد من شرطة الولاية في توفير الأسلحة والنقل لمقترفي المذبحة. كما تبين لمكتب المدعي العام الاتحادي أن موظفي الشرطة المرابطين في المنطقة لم يتخذوا التدابير المناسبة لحماية أرواح سكان أكتيال. وقبض على ١٤ شرطياً للاشتباه في تورطهم في هذه الأنشطة. وقبضت الشرطة على المجموعة الأولى المؤلفة من ٢٠ مدنياً يشتبه في أنهم من مقترفي المذبحة، وذلك بعد أن تعرف عليهم شهود المذبحة. ثم قامت الشرطة استناداً إلى المعلومات التي حصلت عليها من هؤلاء الأشخاص بتحديد هوية بقية المشتبه فيهم ثم قبضت عليهم.

٣٢- وفي يوم ٢٠ تموز/يوليه، زارت المقررة الخاصة سجن سيرو هويكو في توكستلا غوتيبيراس حيث يعتقل العدد الأكبر من الأشخاص المقبوض عليهم لتورطهم في الحادثة. وتعرب المقررة الخاصة عن أسفها لسوء توقيت الزيارة التي جرت بعد يوم واحد فقط من صدور الأحكام على البعض من المتهمين، وهي أحكام بالسجن لفترات تتراوح بين ٣ سنوات و ٩ أشهر وبين ٣٥ سنة. ولم يكن بين المدانين أحد من الموظفين الحكوميين رفيعي المستوى الذين أوردت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أسماءهم في توصياتها في هذه القضية. واستناداً إلى الإحصاءات التي قدمها سجن سيرو هويكو، يبلغ عدد المعتقلين حالياً بصدد مذبحة أكتيال ١٠١. ومن هؤلاء الأشخاص، ما زال يوجد قيد التحقيق أو في انتظار صدور الحكم ٦٧ مدنياً و ٨ من موظفي الشرطة سابقاً. ويوجد أيضاً بين المعتقلين ياسنتو أرياس كروز، رئيس بلدية تشينالهو سابقاً، الذي حكم عليه بعقوبة السجن لمدة ٣٥ سنة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بسبب توزيع أسلحة على الجناة. ولم تقابل المقررة الخاصة رئيس البلدية السيد كروز على الرغم من أنها طلبت مقابلة جميع المسجونين في ما يتصل بمذبحة أكتيال.

٣٣- والعديد من الأشخاص الذين تحدثت معهم المقررة الخاصة، بمن فيهم موظفو الشرطة سابقاً المدانون، أعربوا عن مرارتهم لعدم محاكمة كبار الضباط والموظفين العموميين الذين تقع عليهم في نهاية الأمر المسؤولية عن الفعل وإغفال الفعل من جانب السلطات في يوم المذبحة، والذين وردت أسماؤهم في توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المشار إليها أعلاه. كما أثير عدد من الأسئلة عن عمليات القبض التي جرت عقب المذبحة، وأعرب العديد

من المعتقلين عن شكوكهم في أن يكون جميع المدنيين المعتقلين مسؤولين فعلاً عن المذبحة. وادعى بأن العديد من المقبوض عليهم انتفقتهم الشرطة عشوائياً واعتقلتهم. وفي بعض الحالات، يبدو أن الشرطة طلبت من هؤلاء الأشخاص القدوم إلى توكستلا غوتيريز لإجراء "محادثات" غير محددة معهم وقبض عليهم لدى وصولهم. وأوضح المحقق الخاص المعني بقضية أكتيال أنه تم اللجوء إلى هذا الأسلوب نظراً إلى عدم وجود أي طريقة أخرى للعثور على المشتبه فيهم ليتعرف عليهم من نجوا من المذبحة.

٣٤- وأعرب عن القلق إزاء إمكانية أن يكون البعض من المقبوض عليهم قد أُشير إليهم بإصبع الاتهام على سبيل الانتقام أو الثأر من جانب جيران معادين لهم أو خصوم سياسيين. وينبغي في هذا الصدد أن يلاحظ أن مكتب المدعي العام الاتحادي قد أبلغ المقررة الخاصة بأن السلطات التمسست المساعدة من رئيس بلدية تشينالهو، السيد كروز، للثبوت من هوية المشتبه فيهم بعد اعتقالهم فعلاً والتعرف عليهم بصورة قاطعة. واتهم رئيس البلدية ذاته يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وأكد من نجوا من المذبحة أن المدانين هم المسؤولون حقاً عن المذبحة. وبعض المنظمات غير الحكومية المشاركة في القضية مقتنعة بذلك أيضاً. وأكدت هذه المنظمات أن عيوباً جسيمة تعتري نظام القضاء المكسيكي، غير أنها ترددت على ما يبدو في التشكك فيما إذا كان جميع المقبوض عليهم والمدانين في قضية المذبحة التي حصلت في أكتيال مسؤولين فعلاً عن الجرائم. وفي مناقشات جرت مع المقررة الخاصة، أعرب رئيس بلدية تشينالهو الحالي عن شكوكه في هذا الصدد، وشدد على ضرورة إعادة التحقيق في القضية بكاملها. وأعرب عن بالغ قلقه لأن الادانات المجحفة قد تثير موجة أخرى من العنف بواسطة الأفعال الانتقامية، ولا سيما وأن المدانين والضحايا ينتمون إلى فصيلين دينيين متناحرين.

٣٥- وثمة شعور بالقلق على نطاق واسع لأن الادانات لن تضع حداً للعنف نظراً إلى أن جذوره لم تعالج. أولاً، لم يحقق على نحو مناسب في دور ومسؤولية كبار الموظفين الحكوميين العموميين في عدم اتخاذهم تدابير مناسبة فيما يتعلق بالحادثة، هذا التحقيق الذي أوصت به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان صراحة في توصيتها ٩٨/١ المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ثانياً، ما زالت الجماعات شبه العسكرية تعمل بحرية وتهدد أرواح السكان الأصليين. وأخيراً لم تتخذ بعد خطوات مناسبة لبعث الثقة في النظام القضائي. وخلال البعثة، أُتيحت للمقررة الخاصة فرصة مناقشة الأحكام القانونية المتعلقة بالكفالة مع رئيس قضاة المحكمة العليا في تشياباس. وقال رئيس القضاة إن السلطة القضائية على ثقة تامة في حكمة المدعي العام في توجيه التهم إلى المذنبين، وبالتالي فإن الأحكام المتعلقة بالكفالة أحكام لا صلة لها بالمسألة.

٣٦- وبينما تسلم المقررة الخاصة بالضغط التي يعمل في إطارها مكتب المدعي العام الاتحادي من حيث التأخير في التحقيقات والمطالب المتواصلة بالإدانة، فإنها مضطرة للقول إن إجراءات القبض والتحقيق مخالفة للقانون إلى حد بعيد وتترك هامشاً غير مقبول للخطأ في تحديد هوية المتهم. والمعلومات المقدمة من السلطات والمنظمات غير الحكومية والأفراد لا تقنع المقررة الخاصة بأن العدالة قد طبقت أفضل تطبيق في التحقيقات والمحاكمات التي أعقبت الحادثة التي شهدتها أكتيال. والسجلات الرسمية أثبتت حقاً تورط موظفي شرطة الولاية في مساعدة المقترفين على الحصول على أسلحة نارية وفي نقلها سراً. غير أن التحقيقات لم تتناول بشكل مرض التقصير الصارخ في هيكل

قيادة الشرطة بكامله عن التدخل لمنع المذبحة يوم الحادثة وعن التصدي للتدهور السريع في الحالة الأمنية في المنطقة في الأشهر السابقة للمذبحة.

٣٧- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن التقصير والمخالفات المشار إليها أعلاه تفسح المجال لإدانات خاطئة وإفلات انتقائي من العقاب، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتحديد هوية مقترفي الجريمة الحقيقيين وتحديد مسؤولية الأشخاص الذين بيدهم زمام السلطة والقيادة. والشكوك الخطيرة التي ما زالت قائمة في صفوف السكان المحليين فيما يتعلق باستقلالية وشفافية التحقيقات الرسمية في القضية تساهم أيضاً في الشعور العام بانعدام ثقة السكان المحليين في سلطات الولاية. وقد يؤدي هذا الأمر إلى المزيد من التوتر والإحباط وحتى إلى أفعال انتقامية في نهاية المطاف في محاولات خاطئة لتحقيق العدالة حيث يعتبر النظام الرسمي القائم نظاماً فشل في دوره.

جيم - البوسكي، تشياباس، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٣٨- حصل اغتيال ٨ مدنيين واثنين من رجال الشرطة في بلدية البوسكي في ولاية تشياباس بصدد عملية نفذتها قوات الأمن في يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ للقبض على عدد من الأشخاص المنتمين إلى المجتمعات المحلية نيشاتالوكوم، والفارو أبريغون، وتييرا تزوتزيل، وتشافاخيفال، وأونيون بروغريسو. وكانت بحوزة قوات الأمن أوامر قبض وتفتيش صادرة عن الهيئة القضائية لقانون الولاية كجزء من القضايا الجنائية رقم ٩٩٨/١٣ ورقم ٩٩٨/٥٩ ورقم ٩٩٨/٥٠.

٣٩- ووفقاً للحكومة، كانت العملية مدعومة بوحدات من الجيش "مهامها الحماية" نظراً إلى أن القوات الحكومية كانت تخشى مقاومة مسلحة من المجتمعات المحلية في أثناء تنفيذ أوامر القبض. وتعرضت القوات الحكومية لهجوم بينما كانت في طريقها إلى أونيون بروغريسو تشافاخيفال، فأُسفر هذا الهجوم عن مقتل الشرطييين والمدنيين الثمانية. وقبض على ٥٣ شخصاً يزعم أنهم من أعضاء جيش زاباتا للتحرير الوطني. وسلم منهم ٢٧ شخصاً إلى الهيئة القانونية المختصة ووضع ٥ منهم في حراسة مجلس الوصاية على الجانحين الأحداث وأُفرج عن البقية.

٤٠- وتشير تقارير وردت من منظمات غير حكومية إلى أن العملية كانت جزءاً من حملة أوسع نطاقاً شنتها السلطات بهدف تفكيك ما يسمى "بلديات ذات الحكم الذاتي" التي أنشأها أعضاء ومناصرو جيش زاباتا للتحرير الوطني في المنطقة، وأن أوامر الاعتقال لم تكن سوى ذريعة للقيام بالعمليات في البوسكي. واستناداً إلى نفس المصادر، كانت العملية التي جرت في البوسكي رابع عملية في مجموعة عمليات مماثلة نفذت في النصف الأول من عام ١٩٩٨؛ وفي وقت سابق في ذلك العام، أُفيد بأن القوات الحكومية كانت قد شنت هجوماً على المجتمعات المحلية في تانيبيرك، وأمبارو أوكوسينغو، ونيكولاس رويس. وادعت مصادر غير حكومية أن ١١ مقاتلاً من جيش زاباتا للتحرير الوطني قتلوا وجرح ما لا يقل عن ١٥ شخصاً في الاشتباك. كما ادعى أن مسنين ومسنات قد اعتقلتهم وتعرضوا لسوء المعاملة على يد الشرطة في هذه الحادثة. كما أُبلغ بأن بيوتا قد نهبت وقطعت إمدادات المياه عن المجتمعات المحلية المعنية. وبعيد ذلك بأيام، أُعيدت ٨ جنث إلى أونيون بروغريسو. وأشارت شهادات الشهود إلى

أن ٦ من القتلى كانوا قد اعتقلوا وقتلوا في أثناء الاحتجاز. وروى شهود آخرون أن الطائرات المروحية استخدمت في العملية. وكان اثنان من الذين قبض عليهم غير موجودين في مكان الحادثة، وهو ما أكدته لاحقاً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤١- وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها (٩٨/٧٤) عن الأحداث التي جرت في البوسكي وتشاباخيفال وأونيون بروغريسو. وأشارت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذه الوثيقة إلى المخالفات الإجرائية في التحقيق الرسمي في حادثة البوسكي. وخلصت اللجنة إلى أن ٥ أشخاص قد قبض عليهم بدون أمر بذلك، وأنهم لم يقبض عليهم متلبسين بالجريمة وأنه لم تكن توجد حالة طارئة بالذات للقبض عليهم. وخلصت اللجنة أيضاً إلى أن الأفعال التي ارتكبتها موظفو إنفاذ القوانين قد انتهكت حقوق الإنسان وانتهكت القوانين المكسيكية والصكوك الدولية على حساب الأطراف المتضررين. غير أن اللجنة لم توص بمحاكمة موظفي الشرطة أو أفراد القوات المسلحة المسؤولين مباشرة عن الاغتيالات.

٤٢- وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بياناً أعربت فيه عن تزايد قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في تشياباس. وناشدت الحكومة أن تنظر على سبيل الاستعجال في سبل إعادة التحاور مع المجتمعات المحلية في تشياباس. كما لاحظت المفوضة السامية أن خفض الوجود العسكري في المنطقة يمكن أن يكون خطوة أولى هامة على طريق إعادة الثقة بحيث يتيسر التوصل إلى تسوية سلمية.

٤٣- وأبلغت جميع المصادر المقررة الخاصة بأنه لم يسبق لأحد من الأشخاص الذين صدرت في حقهم أوامر القبض أن سجن أو أُدين بسبب ارتكاب أي جريمة. ويبدو بالتالي أن الاستعجال في القبض على هؤلاء الأشخاص كان مبالغاً فيه، وأن نطاق العملية لم يكن له ما يبرره. وهذا يعزز مصداقية التقارير التي وردت من مصادر غير حكومية عن تنفيذ العملية والتي تشير إلى أن للحكومة بواعث أخرى في الحملة التي زعمت أن الهدف منها هو حل بلديات الحكم الذاتي في تشياباس. وطلب مساعدة الجيش، بما في ذلك الطائرات المروحية، يشير فيما يبدو إلى أن السلطات كانت تتوقع فعلاً عند تخطيط العملية مقاومة شديدة. غير أنه يبدو أن قوات الشرطة والجيش قد استخدمت قوة مفرطة في تنفيذ العملية، ولم يجر تحقيق في الادعاءات الخطيرة بشأن حدوث حالات إعدام خارج القضاء في أعقاب العملية.

٤٤- وتحقق المحاكم العسكرية وتثبت في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها أفراد القوات المسلحة، ويخضع الإجراء المتبع لقانون القضاء العسكري. وجميع أعضاء المحاكم العسكرية ضباط في الخدمة العسكرية تعينهم السلطة التنفيذية. ولا يجوز أن يقيم مدعون عامون مستقلون دعاوى جنائية ضد أعضاء القوات المسلحة. فوزير الدفاع وحده هو الذي يملك سلطة محاكمة أفراد القوات المسلحة أمام محكمة عسكرية. وهذه المحاكم لا تمتثل للمبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية. ونظام القضاء العسكري اعتباطي، يؤدي إلى إساءة تطبيق العدالة. وفي حالة البوسكي، لم ير وزير الدفاع إجراء أي محاكمة. وقدم المدعي العام العسكري إلى المقررة الخاصة معلومات عن محاكمة أفراد القوات المسلحة. وهذه المعلومات لا تكشف عن مجموع عدد المتهمين أو الأحكام التي

اتهموا على أساسها. واستناداً إلى المعلومات الواردة، قدم إلى المحاكمة ٧٧ شخصاً بسبب جنایات متصلة بالمخدرات، و ٤٠ شخصاً بسبب جريمة القتل، و ٢٧ شخصاً بسبب جريمة القتل على سبيل الخطأ، و ٤٦ شخصاً بسبب ارتكاب العنف ضد الغير. و ٦٨ شخصاً بسبب التعسف في استخدام القوة، و ٢٠ شخصاً بسبب إلحاق أضرار بالغير عمدًا، و ١٥ شخصاً بسبب إلحاق أضرار بالغير بدون عمد، و ٣١ شخصاً بسبب ممارسة التعذيب. وتذكر حاشية في نهاية الوثيقة أن بعض المتهمين مشمولون في أكثر من فئة من هذه الفئات.

دال - آغواس بلانكاس، غيريرو، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٤٥- في نحو الساعة ١٠/٣٠ صباحاً من يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أوقفت عربتان كانتا تقفان فلاحين محليين معظمهم من أعضاء منظمة فلاحية سلسلة الجبال الجنوبية وذلك عند حاجز على الطريق أقامته الشرطة الآلية في الولاية في منحى الطريق بالقرب من آغواس بلانكاس في ولاية غيريرو. وكانت العربتان في طريقهما إلى أتويك دي الفارس، حيث كانت تخطط منظمة الفلاحين لتنظيم تظاهرة سياسية تنديداً "باختفاء" أحد أعضائها. وبالإضافة إلى أعضاء منظمة الفلاحين، كانت العربتان، وهما شاحنتان كبيرتان، تقفان فلاحين محليين في طريقهم إلى سوق المدينة. وأوقفت الشرطة العربية الأولى وأشير إلى ركابها بمغادرتها والانبطاح على الأرض. وبعد مرور ١٠ دقائق تقريباً، وصلت العربية الثانية التي كانت تقل نحو ٤٠ شخصاً. وعندما توقفت العربية، سمعت طلق ناري وأطلقت الشرطة النار فوراً على العربية، بما في ذلك نيران البنادق الرشاشة. وقتل ١٧ وجرح أكثر من ٢٠ من المدنيين. وأصيب شريطان بجروح طفيفة لم يكن أي منها ناجماً عن أسلحة نارية.

٤٦- وبعد الحادثة فوراً، ادعت الحكومة حدوث تبادل لإطلاق النار بدأه الفلاحون الذين أطلقوا الطلقات الأولى. واستناداً إلى معلومات حكومية، كان الحاجز على الطريق جزءاً من عملية روتينية للبحث عن أسلحة في العربات العابرة. وبعيد المذبحة، عمم محافظ غيريرو، روبن فيغويرا الكوسير على وسائل الإعلام نسخة من شريط فيديو عن الحادثة، وذلك فيما يبدو بهدف توضيح وقائع الحادثة. وعرض الشريط في جملة ما عرضه جثث القتلى وفي أيديهم أسلحة. وكانت موضع الطعن قيمة وصحة الشريط نظراً إلى أن الشريط قد عدل قبل نشره تعديلاً كبيراً على ما زعم.

٤٧- ووفقاً لشهادات الشهود، أشارت الشرطة، بعد توقف إطلاق النار، على من بقوا على قيد الحياة أن يخرجوا من الشاحنة ويعودوا إلى بيوتهم. وبينما كانوا يبتعدون عن الشاحنة، سمعوا على ما ذكر طلقات متفرقة. ويزعم أن أحد الفلاحين الذين ظلوا في مكان الحادثة شاهد الشرطة وهي تطلق النار على رأس فلاح جريح. وتبين تقارير الطب الشرعي التي اقتبست عنها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها عن الحادثة أن ٣ من الضحايا قد أصيبوا بالرصاص في رؤوسهم من مسافة تقل عن متر واحد. وادعت مصادر أيضاً أن الشرطة، بعد أن عزلت مكان الحادثة، وضعت مسدسات في أيدي القتلى الذين سقطوا في الهجوم بحيث تبدو الحادثة وكأنها مجابهة مسلحة.

٤٨- وأجرى مكتب المدعي العام للولاية التحقيق في مذبحة آغواس بلانكاس نظراً إلى أن المدعي العام الاتحادي كان يرى أن الجريمة لا تقع في إطار الاختصاص القضائي الاتحادي وأنه لا يمكنه بالتالي التحقيق فيها. وفي يوم ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، أصدرت المحكمة الابتدائية في تاباريس أوامر بالقبض على ١٠ من رجال الشرطة السابقين بتهمة القتل والتعسف في استخدام السلطة في حادثة آغواس بلانكاس.

٤٩- وبعد المذبحة فوراً، دعا ممثلو الحزب المعارض حزب الثورة الديمقراطية، والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان إلى قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيق في القضية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً (٩٥/١٠٤) حددت فيه ارتكاب سلطات ولاية غرييرو مجموعة من المخالفات في التحقيقات في القضية. واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لم تجر السلطات مقابلات مع شهود المذبحة ولم تجر استجوابات بحسب الأصول لرجال الشرطة المشاركين في العملية. كما تبين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تقارير الطب الشرعي عن هذه القضية تقارير ناقصة ومعيبة وملينة بالأخطاء. كما أن شرطة التحقيق غيرت فيما يبدو عدد جثث الضحايا. وأشارت اللجنة إلى أن مكتب المدعي العام للولاية لم يقدم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان صوراً هامة التقطت في مكان الجريمة. وأخيراً، تبين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن رجال الشرطة الذين قابلهم المحققون قد دربوا على تقديم وصف للأحداث يعتمد التضليل. وأوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها بالتحقيق مع ٢١ من رجال الشرطة ومن الموظفين العموميين بشأن دورهم في حادثة آغواس بلانكاس، وبأن يعفي ٨ من هؤلاء الأشخاص من مهامهم. كما أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتعيين محقق خاص. وفي ذلك الوقت، لم تكن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مطلعة على الصيغة غير المعدلة لشريط الفيديو عن الحادثة (انظر أدناه) ولم تشدد بالتالي على ضرورة التحقيق مع مسؤولين حكوميين كبار.

٥٠- وعقب توصية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عين مكتب المدعي العام للولاية في يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ محققاً خاصاً لإجراء التحقيق في حادثة آغواس بلانكاس. ونتيجة للتحقيق، بلغ مجموع الذين قبض عليهم ٢٨ من موظفي الشرطة سابقاً و١٢ من موظفي الولاية سابقاً. وفي يوم ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، حكم عليهم بعقوبة السجن لفترات تتراوح بين ٢٦ سنة و٦ أشهر وبين ٨ أشهر. ثم خفضت عقوبات السجن، غير أن جميع رجال الشرطة، ما عدا ١٥ منهم، أفرج عنهم لاحقاً بعد منحهم أمر إنفاذ الحقوق الدستورية "أمبارو". ويقضي حالياً ١٣ من رجال الشرطة سابقاً عقوباتهم في مركز إعادة التأهيل الاجتماعي في أكابولكو بينما يحتجز اثنان في السجن في تشيلبانسينغو.

٥١- وبينما أُقرَّ بأن عدداً من ضباط الشرطة الذين اشتركوا في عملية آغواس بلانكاس قد تمت محاكمتهم على ما ارتكبه من جرائم، فإن محامي حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن عدد من المعارضين السياسيين، أن الدولة لم تبد استعداداً لإثبات مسؤولية بعض كبار موظفي الدولة، وبينهم حاكم الولاية. وكان ضابط الشرطة السابق المدان الذي تحدثت إليه المقررة الخاصة في سجن أكابولكو يشاطر هذا الرأي أيضاً. وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٦، قدم وكيل النيابة الخاص تقريراً إلى اللجنة الدائمة التابعة لبرلمان ولاية غرييرو، خلص فيه إلى أن مكتبه لم يجد أي أدلة تثبت أن للعديد من كبار موظفي الولاية المذكورين بالإسم، ومن بينهم الحاكم، مسؤولية

جنائية في حادث آغوس بلانكس. وأضاف أن مكتبه يشاطر تماماً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رأيها أن الحاكم والأمين العام لحكومة غريرو لم يكونا متورطين في المجزرة، وأنه لن تتخذ، بالتالي، أي إجراءات جنائية لمحاكمة هذين الشخصين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أنكرت علناً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنها أوصت بإبراء الموظّفين المذكورين.

٥٢- وفي وقت سابق، يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، كان التلفزيون الوطني قد عرض ما قيل إنه شريط فيديو لم يُحذف منه أي مشهد، يصور المجزرة. وبين الشريط أن المزارعين على ظهر الشاحنة لم يبدوا أي مقاومة أمام رجال الشرطة وأنهم كانوا عَزَلًا لا يحملون السلاح. وأعطى الشريط الانطباع العام بأن فعل الشرطة كان محسوباً ومنظماً ولم يأت، كما زعم، كفعل يائس بعد التعرض للهجوم. وتمكنت المقررة الخاصة أثناء زيارتها للمكسيك من رؤية فيلم وثائقي عن مسألة الافلات من العقاب في قضية أغواس بلانكاس، بالإضافة إلى شريط الفيديو المذكور. وعلمت أن الفيلم الوثائقي لم يعرض على شاشة التلفزيون بسبب مسألة الافلات من العقاب التي تعتبر مسألة حساسة بالنسبة إلى كبار موظفي الحكومة.

٥٣- وفي أعقاب الاحتجاج العام العنيف الذي نشأ نتيجة عرض الشريط على شاشة التلفزيون، طلب رئيس جمهورية المكسيك إلى المحكمة العليا بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٦ أن تحقق في قضية آغوس بلانكس عملاً بالمادة ٩٧ من الدستور السياسي للولايات المكسيكية المتحدة (ويذكر بأنه، في المراحل الأولى من التحقيق، قررت المحكمة العليا إعلان عدم اختصاصها للنظر في هذه المسألة)؛ ولم تقبل المحكمة العليا أي مسؤولية قضائية بموجب المادة ٩٧ منذ أكثر من ٥٠ سنة. وتنص المادة ٩٧ على أن دور المحكمة في مثل هذه التحقيقات هو مجرد دور توضيحي وأن النتائج التي تصل إليها ليست ملزمة. وخلصت المحكمة العليا إلى أنه وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء أحداث آغوس بلانكس، وحملت حاكم غريرو وسبعة أشخاص آخرين من كبار الموظفين المسؤولية عن الوقائع. وأرسلت نسخ عن الاستنتاجات التي خلصت إليها المحكمة العليا إلى رئيس الجمهورية والبرلمان المكسيكي والمدعي العام الاتحادي وحاكم غريرو وبرلمان غريرو والمحكمة العالية في غريرو. ولكن لم تتمكن المحكمة العليا من إثبات أي مسؤولية جنائية لهؤلاء الموظفين، لأن المادة ٩٧ لا تخولها إلا إصدار ما تتوصل إليه من استنتاجات بشأن المسألة قيد الاستعراض.

٥٤- وعقب تحقيق المحكمة العليا، لم تجر أي تحقيقات جديدة بشأن حوادث القتل التي وقعت في آغوس بلانكس. وكان النائب العام لولاية غريرو قد أعلن سابقاً عدم اختصاصه للنظر في هذه القضية، وظل على موقفه، مبيناً أن الأسلحة المستخدمة كانت أسلحة مخصصة للقوات المسلحة المكسيكية وأن القضية تندرج بالتالي في مجال اختصاص السلطات الاتحادية وفقاً للقوانين الوطنية. أما النائب العام الاتحادي الحالي، الذي كان يرأس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقت وقوع حوادث آغوس بلانكس، فقد بيّن للمقررة الخاصة أن الجرائم المرتكبة تندرج في مجال اختصاص الولاية. وبالرغم من أنه تم في مجزرة آغوس بلانكس استخدام أسلحة من العيار الكبير وهي أسلحة مخصصة للقوات المسلحة المكسيكية فقط، فقد كانت الشرطة تحمل ترخيصاً جماعياً باستخدام تلك الأسلحة أثناء تأدية مهامها، لذا لم يكن إجراء الشرطة مخالفاً للقوانين الاتحادية. ولم تقتنع المقررة الخاصة بالمبررات التي ساقها النائب العام

الاتحادي. وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قد حققت في الأمر بموجب المادة ٦٠ من قانون تأسيسها (قانون حقوق الانسان) المطابقة على ما يبدو للمادة ١٤ من القانون الأساسي لمكتب النائب العام للجمهورية، التي تخول النائب العام صلاحية تعيين وكيل نيابة خاص للتحقيق في جرائم محددة ومقاضاة مرتكبيها لأنها تتطلب هذا النوع من الترتيبات بسبب خطورتها أو أهميتها أو خصائصها المميزة.

٥٥- وبعد أن أنهت المحكمة العليا تحقيقاتها، خلص مجلس النواب ومجلس الشيوخ في ولاية غريرو، كما خلص النائب العام للولاية، إلى أنه لا يوجد ثمة دليل يثبت مسؤولية الحاكم الجنائية أو السياسية في تلك القضية. وكان السيد فيغويروا قد طلب في شهر آذار/مارس ١٩٩٦ إعفائه من مهامه بغية تيسير التحقيق في القضية. وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، طلب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان فتح التحقيق في القضية من جديد. ولكن لم يتم ذلك.

٥٦- وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، أصدرت لجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية تقريرها ٩٧/٤٩ الذي تناولت فيه قضية أغوس بلانكس. وخلصت اللجنة، بناء على ما ورد لها من معلومات، إلى أن الشرطة هي التي بادرت في أحداث أغوس بلانكس. ولاحظت اللجنة أنه، على الرغم من إحراز تقدم ملموس في التحقيق في الجريمة ومقاضاة المسؤولين، فقد كان هذا التقدم غير كافٍ فيما يتعلق بالسلطات الحكومية العليا في حكومة ولاية غريرو، التي تعد مسؤوليتها "قرينة واضحة". وأحاطت اللجنة علماً بقرار المحكمة العليا فيما يتعلق بمسؤولية حاكم الولاية السابق ومسؤولية عدد من كبار الموظفين الحكوميين الآخرين المذكورين بالاسم، كما أحاطت علماً بأن النائب العام للولاية رفض اتخاذ إجراء في هذا الشأن. وبتاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، برأ البرلمان الاتحادي الحاكم قبل التحقق من أفعاله تحققاً قانونياً، مانعاً بذلك مباشرة إجراءات الاتهام.

٥٧- وبينت المقررة الخاصة أن السلطات لم تبد، قبل عرض شريط الفيديو المسجل عن الحادث على شاشة التلفزيون الوطني، استعداداً كبيراً لإعادة التحقيق في قضية أغوس بلانكس بالرغم من التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الانسان والذي بينت فيه وجود مخالفات بائحة لأصول التحقيق. أما إدانة وحبس عدد من ضباط الشرطة فقد يكون لهما أثر رادع نوعاً ما يقي من تكرار مثل هذه الحوادث المفجعة في المستقبل. ولكن الافتقار الصارخ إلى الشفافية في جميع مراحل التحقيق واستمرار إفلات ذوي النفوذ السياسي من العقاب على أفعالهم هما من الأمور التي تقوض أكثر فأكثر ثقة المكسيكيين في نظامهم القانوني والسياسي عامة. والنظام القانوني الذي يسمح بإفلات منتهكي حقوق الانسان من العقاب هو نظام لا يعمل على ردع من يستمرون في حرمان الناس العاديين من حقوقهم الانسانية، بما فيها حقهم غير قابل للتصرف في الحياة، وذلك بإساءة استعمال أولئك المنتهكين سلطاتهم العامة.

هاء - ال تشاركو، غريرو، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٥٨- تفيد مصادر حكومية بأن الذين قتلوا في إل تشاركو على أيدي عناصر من القوات المسلحة كانوا مسلحين. ولكن المقررة الخاصة تلقت معلومات متناقضة من مصادر حكومية مختلفة بشأن مجرى الأحداث الفعلي في إل تشاركو. كما يوجد تضارب في إفادات الشهود وأسر الضحايا والمنظمات غير الحكومية.

٥٩- وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لقي ١١ شخصاً حتفهم وأصيب خمسة أشخاص آخرين بجروح إثر إطلاق أفراد من الجيش المكسيكي النار عليهم في حادث وقع داخل وبجوار مدرسة "كاريتينو مالدونادو بيرس" الكائنة في قرية إل تشاركو بولاية غريرو. وقدم مكتب النائب العام الاتحادي وممثلون حكوميون آخرون شرحاً مطوياً إلى المقررة الخاصة عن عملية إل تشاركو. وتفيد المعلومات التي قدمها مكتب النائب العام الاتحادي بأن وحدة تابعة للجيش كانت تقوم بين الساعة الواحدة والساعة الثانية صباحاً بدوريتها الاعتيادية في المنطقة عندما وقعت على جماعة من المسلحين الذين افترض أنهم ينتمون إلى جيش الثورة الشعبي في المدرسة. فقامت وحدة الجيش بتطويق المدرسة وطلبت إلى الأشخاص الموجودين داخلها أن يسلموا أنفسهم. فحاولت جماعة منهم الفرار من المدرسة وهم يطلقون النار. فرد أفراد الجيش عليهم بالمثل وقتلوا تسعة أشخاص. وجرى بعد ذلك تبادل لإطلاق النار فقتل شخصان وأصيب شخص واحد بجروح داخل المبنى. وقام الأشخاص الـ ٢٧ الباقون من الجماعة بتسليم أنفسهم إلى الجيش. ونُقلوا إلى مخفر الشرطة في وقت لاحق. وانتهت العملية في الساعة السادسة صباحاً. وقد وجدت السلطات في مسرح الأحداث ١٤ بندقية آلية ومسدساً واحداً و ٣٩ مشط ذخيرة.

٦٠- وعقب الحادث تماماً، أرسلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فريقاً من المحققين إلى إل تشاركو. وخلصت اللجنة، بناء على استنتاجات الفريق، إلى أن اشتباكاً مسلحاً وقع في إل تشاركو بين أفراد الجيش وعناصر من جيش الثورة الشعبي. وبيّن تشريح جثث القتلى أن الرصاص أطلق عليهم من مسافة بعيدة باستخدام أسلحة بالغة السرعة. ولم تجد اللجنة ما يدل على استخدام قنابل يدوية أو أي نوع آخر من المتفجرات. كما كان رأي اللجنة مطابقاً لما خلص إليه النائب العام من أن الجيش ضبط الجماعة متلبسين بالجرم، وأنه لم يكن بالتالي ثمة ما يستدعي الحصول على أمر أو حكم من المحكمة للقيام بذلك. غير أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دفعت بأن أفراد الجماعة، حتى وإن كانوا مسلحين، كانوا نائمين عندما قام الجيش بتطويقهم. كما عرضت اللجنة على المقررة الخاصة شريط فيديو قيل إنه صُوّر بعد مرور ٢٤ ساعة على الحادثة، وتظهر فيه واحدة من المشتبه بهم الرئيسيين، هي الطالبة إريكا ساموراباردو، في مقابلة أجراها معها محققو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أقرت الأنسة سامورا أنه كان يوجد سلاح في المبنى عندما قام الجيش بعمليته. غير أنها ادعت أيضاً أنها تعرضت للتعذيب بالصدمات الكهربائية أثناء استجوابها من قبل الجيش. وكانت الإصابات ظاهرة بوضوح على قدميها، ولكن تفيد اللجنة بأن الأطباء الذين فحصوها قالوا إنهم لم يجدوا أي علامات على جسمها تؤيد ادعاء تعرضها للتعذيب.

٦١- واستلمت المقررة الخاصة من المنظمات المحلية غير الحكومية كمية كبيرة من المعلومات بخصوص أحداث إل تشاركو. وكذلك استمعت في تشيلبانسينغو إلى شهادات أدلى بها الناجون من الأحداث، وتحادثت مع أفراد أسر

الضحايا. وأتيحت الفرصة للمقررة الخاصة أثناء زيارتها لمركز إعادة التأهيل الاجتماعي في آكابولكو لكي تقابل بعض الأشخاص الستة الذين ما زالوا محتجزين بصدد أحداث إل تشاركو، ومن بينهم الأنسة سامورا، وطالب آخر يدعى إفرين كورتيس تشافيس الذي ادعى أنه تعرض هو الآخر للتعذيب. وقد أنكر كلاهما أن الجماعة كانت تقوم بعملية مسلحة عندما تم تطويقها. وأكدت الأنسة سامورا أن أفراد الجماعة كانوا نائمين وأن تحركات الجنود هي التي أيقظتهم.

٦٢- وتفيد المعلومات الواردة من مصادر غير حكومية ومن الشهود بأن مجموعة مؤلفة من نحو ١٠٠ فلاح محلي كانت قد اجتمعت في مبنى المدرسة في إل تشاركو لمناقشة بعض المسائل العملية المتصلة بعملهم الزراعي. وكان الليل قد أرخى سدوله عندما انتهى الاجتماع، فقرر زهاء ٥٠ منهم قضاء الليلة في المدرسة. وكانوا مسترسلين في النوم عندما أيقظهم دوي الطلقات النارية. وقال بعض الشهود إن شخصين قتلوا نتيجة انفجار قنابل يدوية قذفت إلى داخل المنزل وأن شخصاً آخر أصيب بجروح سببتها طلقات الأسلحة النارية الآلية. وأنكر بعضهم الآخر ذلك. ومن ثم، أمر الجنود الأشخاص بالخروج من المبنى واحداً واحداً وفتحوا النار على من تجرأ بالخروج. وأمروا الذين تمكنوا من الخروج سالمين بالانبطاح أرضاً حيث تعرض كثيرون منهم لإساءة المعاملة. كما وصف الشهود كيف قام الجنود بإعدام عدد من المدنيين المنبطحين على الأرض إعداماً فورياً. وأنكر أغلبية الشهود إنكاراً قاطعاً وجود أي أسلحة في المدرسة وقتما شن الجيش هجومه عليها. وادعت أسر الضحايا أن بعض الفلاحين المقتولين لم يشتركوا قط في أي حركة فلاحية.

٦٣- وأحاطت المقررة الخاصة علماً بأن النائب العام للجمهورية اقترح تزويدها بشريط فيديو قيل إنه صودر في مسرح الأحداث، وتظهر فيه الجماعة التي زعم أنها تنتمي إلى جيش الثورة الشعبي وهي تقوم بتمارين عسكرية مستخدمة الأسلحة الآلية. ولكن لم تكن المقررة الخاصة قد استلمت الشريط عندما كان هذا التقرير قيد الإعداد، فأعربت عن أسفها لعدم التمكن من أخذ الشريط في الاعتبار لدى إعداد التقرير. وللأسف أن السلطات أصلحت جدران المبنى ونوافذه في غضون ثلاثة أيام من القيام بالعملية، فأزالت بالتالي كل أثر مادي للحادثة. كما أحاطت المقررة الخاصة علماً بأن لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب في البرلمان المكسيكي قد حققت في أحداث إل تشاركو وخلصت إلى أن إطلاق النار كان يستهدف القتل بصورة وحشية ولم يتم نتيجة وقوع اشتباك.

٦٤- وبيّنت المقررة الخاصة أنها ليست في موقف يمكنها من البت في صحة جميع وقائع الحادثة. بيد أن جميع الروايات التي قصت عليها - باستثناء رواية الحكومة - تؤكد أن القوات المسلحة لجأت إلى استخدام القوة بإفراط. ويبدو أيضاً أن العملية كانت مخططة وأنه لم يتم ضبط جماعة الفلاحين متلبسين بالجريمة. وتؤكد ذلك الوقائع كما روتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورواها الشهود. ولم تبال الحكومة بادعاءات الشهود التي أفادت بأن القوات المسلحة أطلقت النار بصورة عشوائية وأنها قتلت أشخاصاً كانوا قد استسلموا، ولم تحقق في الأمر تحقيقاً جاداً. وخلصت المقررة الخاصة نتيجة لما استمعت إليه من شهادات إلى أن بعض الأشخاص الذين كانوا متواجدين في المدرسة ربما كانوا مسلحين بالفعل؛ ولكن إلى أي مدى يمكن وصف الحادثة على أنها اشتباك مسلح هو أمر ما زال غامضاً. فعدم وجود إصابات في صف الجنود لا يدعم ادعاءات الحكومة بهذا الخصوص. كما أكدت المقررة الخاصة

أنه حتى وإن تم تبادل إطلاق النار بالفعل، فإن ذلك لا يبرر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإعدام الفوري التي قام بها الجنود على حد ما زعم. أما مسألة ما إذا جرت مقاومة مسلحة من داخل مبنى المدرسة فهي مسألة غير ذات أهمية كبيرة، حيث أفيد أن الانتهاكات قد وقعت بعد استسلام المجموعة. وأعربت المقررة الخاصة عن اقتناعها بوجود أدلة قوية تستدعي التحقيق في عمليات حالات القتل بلا محاكمة التي تعزى للقوات المسلحة في هذه الحادثة.

واو - بلاغات أخرى

٦٥- بالإضافة إلى التقارير المقدمة عن حالات القتل الجماعي المعلنة والموثقة توثيقاً جيداً، تلقت المقررة الخاصة أيضاً كمية كبيرة من المعلومات المتصلة بحالات إفرادية مزعومة من القتل بلا محاكمة والافلات من العقاب. وكان العديد من هذه الحالات يتصل، جزئياً على الأقل، بالعنف السياسي السائد في تشيابس وغريرو، وإن كانت أرجاء أخرى من المكسيك تعرفه أيضاً. ولاحظت المقررة الخاصة بأن مشكلة حالات القتل بلا محاكمة والافلات من العقاب، حتى وإن كانت أكثر انتشاراً في غريرو وتشيابس، فيبدو أنها موجودة في جميع أرجاء البلد تقريباً.

٦٦- ووقع في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ اشتباك مسلح في حي بوينس آيرس بمدينة المكسيك نتيجة عملية إغارة قامت بها وحدتا "الثعالب" ("Zorros") و"البيغوير" ("Jaguars") التابعتان لشرطة مدينة المكسيك. ولقي أحد ضباط الشرطة وأحد المدنيين نحبهما وأصيب ضابط شرطة آخر والعديد من المدنيين بجروح أثناء تبادل إطلاق النار. وألقي القبض على ستة شباب في موقع الأحداث. واقتاد رجال الشرطة ثلاثة منهم إلى حفرة رملية في تلاواك حيث قتلهم رمياً بالرصاص. واقتادوا الثلاثة الآخرين إلى قاعدة الشرطة في البوينا. وبعد ذلك ببضعة أيام، عُثر على جثث هؤلاء الأشخاص الثلاثة على مقربة من سيرو دِل أخوسكو.

٦٧- ورداً على هذه الحادثة، أقام النائب العام دعوى جنائية بحق ١٩ من صغار ضباط الشرطة بتهمة إساءة استعمال السلطة. ووجدت لجنة حقوق الإنسان لمدينة المكسيك لدى تحقيقها في هذه القضية أن ثمة أدلة قوية تدفع إلى الاعتقاد بأن ضباط الشرطة لم يتصرفوا بمبادرتهم الشخصية، بل أن العملية قد تمت بتخطيط وإيعاز من كبار أعضاء قيادة الشرطة الذين حاولوا بعد ذلك التستر عليها. وبناء عليه، أوصت اللجنة بأن يحقق النائب العام في مدى مسؤولية ثلاثة من كبار ضباط الشرطة عن هذه الحادثة، وهم: قائد وحدة "الثعالب" وقائد وحدة "البيغوير" وقائد الشرطة المتحركة في مدينة المكسيك. وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أمرت المحكمة العالية للمنطقة الاتحادية بإلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص الثلاثة بتهمة التكتّم على معلومات والتستر على مجرمين. وأمرت المحكمة بحبس قائد "الثعالب" ولكنها وجدت أن الأدلة غير كافية لاتخاذ الاجراء ضد الضابطين الآخرين، فتم الافراج عنهما. ولكن اعترفت المحكمة بوجود دلائل تحمل على الاعتقاد بأن الضابطين كانا على علم باعتقال الضحايا الست. وفتح التحقيق من جديد في وقت لاحق مما دفع الضابطين إلى الفرار.

٦٨- وكان النشاط الذي أبدته لجنة حقوق الانسان الاتحادية في متابعة هذه القضية والتأكد من إحالة المسؤولين عن تخطيط عمليات القتل خارج نطاق القانون إلى المحكمة، أمراً مشجعاً بالنسبة إلى المقررة الخاصة. ولكنها تأسف لتتمكن المتهمين من الفرار بالرغم من الجهود المبذولة. وقد بينت المنظمات غير الحكومية أنه في العديد من القضايا التي تحظى بالدعاية يتمكن أصحاب النفوذ المتهمون فيها من الفرار.

٦٩- وعندما كانت المقررة الخاصة في تشيلابانسيغو، أطلعت على قضية السيد نوربيرتو فلوريس بانينوس، المحامي، والمدافع النشط والمحترم عن حقوق الانسان، والمحاضر أيضاً في جامعة غيريرو، الذي اغتيل في مكتبه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، وكان السيد فلوريس بانينوس قد تلقى تهديدات بالقتل فيما يتصل بقضية وكل بالدفاع عنها بخصوص نفقة طفل. وتود المقررة الخاصة أن تعرض هذه القضية بوصفها قضية تبين تماماً مدى افتقار نظام العدالة المكسيكي إلى الشفافية، وهو ما يتضح في العديد من القضايا التي وجه إليها نظرها. وقد تحدثت المقررة الخاصة مع أرملة المحامي التي بينت لها أن شخصين، قيل إنهما من ضباط الشرطة القضائية في الولاية، اقتحما مكتب السيد فلوريس بانينوس حول الساعة ١٠/٣٠ صباحاً وأطلقا النار عليه وأردياه قتيلاً. ومن ثم هرب المعتديان في سيارة كان يسوقها شرطي ثالث بقي ينتظرهما خارج المكتب. وتم في وقت لاحق توقيف الرجال الثلاثة الذين أدينوا بجريمة القتل.

٧٠- وكان السيد فلوريس بانينوس يمثل السيدة روزاليندا فارغاس في قضية رفعتها بخصوص نفقة طفل ضد السيد خوسيه روبين روبليس كاتالان الذي كانت قد أقامت معه علاقة من قبل. وفي ذلك الوقت كان السيد كاتالان يشغل منصب الأمين العام في حكومة غيريرو. وتحدثت المقررة الخاصة مع السيدة فارغاس التي بينت أنها منذ أن رفعت قضيتها ضد السيد كاتالان تلقت تهديدات واختطفت في إحدى المناسبات وتعرضت لإساءة المعاملة. وقالت إنها على علم أيضاً بالتهديدات التي تلقاها السيد فلوريس بانينوس. وقد زعم أن مفتش الشرطة الذي حقق في قضية الاغتيال في أول الأمر قال للسيدة فلوريس بانينوس إنه توجد أدلة قوية تدعو إلى الاشتباه بأن السيد كاتالان كان وراء اغتيال زوجها وإن حياته أصبحت مهددة لأنه وجد أدلة تورط السيد كاتالان. وأبلغ حاكم الولاية آنذاك بهذه المخاوف. وبعد مرور ستة أسابيع، أفادت التقارير بأن المفتش لقي نحيبه في حادث طريق. وكان الضابط المحقق المقتول قد أدلى ببيان سجله على شريط فيديو وقدم فيه أدلة تشير إلى تورط السيد كاتالان في مقتل السيد فلوريس بانينوس. ولكن قيل إن هذا الشريط لم يؤخذ في الاعتبار في التحقيقات التي أجريت عن هذه القضية. ويبدو أيضاً أن ملف قضية اغتيال السيد فلوريس بانينوس كان ضائعاً طيلة تسعة أيام وأن شخصاً مجهولاً وضعه في صندوق بريد السيدة فلوريس بانينوس. وكذلك تحدثت السيدة فلوريس بانينوس مع صحفي ادعى أنه يتصدى لبعض الصعوبات وأنه يخشى على حياته بعد أن طلبت جريدته مقابلة السيد كاتالان بصورة رسمية. واسترعت السيدة فلوريس بانينوس كما استرعى هذا الصحفي انتباه السلطات إلى الأمر. ولكن لم يكتثر به أحد. وقتل الصحفي فيما بعد بنفس الأسلوب الذي قتل به ضابط التحقيق. ولم يتم، على ما يبدو، القبض على أي شخص بتهمة قتل الرجلين. وقالت السيدة فلوريس بانينوس إنها تتلقى الآن تهديدات هاتفية تأمرها بالتخلي عن دعوها ضد السيد كاتالان. وكذلك استرعى انتباه المقررة الخاصة إلى أن السيد كاتالان مثل أمام اللجنة الوطنية لحقوق الانسان كما مثل أمام المحكمة العليا بوصفه أحد الأشخاص

المسؤولين عن المجازر التي حصلت في أغواس بلانكاس. وهو ليس بين الأشخاص الذين تتم ملاحقتهم في تلك القضية.

٧١- ومع أن المقررة الخاصة ليست في مركز يمكنها من النظر في جوهر قضية السيدة فلوريس بانينوس أو البت فيها، فهي تلاحظ أن المعلومات الموجودة لديها تبين وجود مخالفات وإهمال في التحقيقات. وأعربت المقررة الخاصة، أثناء لقائها مع حاكم غيريرو الحالي، عن قلقها إزاء ظاهرة الإفلات من العقاب المنتشرة بين الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة، مستشهدة بقضية السيد فلوريس بانينوس كمثال على ذلك. وقال الحاكم إنه يشاطر رأيها في هذا الصدد، وأعرب عن أسفه للممارسات التي كانت متبعة في الماضي. وأكد للمقررة الخاصة أنه سيعمل على ضمان إقامة العدل ما بقي في منصب رسمي.

زاي - الجهات غير الحكومية

٧٢- تلقت المقررة الخاصة عدداً من التقارير التي تفيد وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات القتل خارج نطاق القانون التي تقوم بها جماعات مسلحة تابعة للمعارضة وجماعات أخرى غير حكومية. ويتصل العديد من هذه الادعاءات بأنشطة يضطلع بها جيش زاباتا للتحرير الوطني، بينما تتصل ادعاءات أخرى بالجماعات المسلحة التي يصفها المدعون بأنها مجموعات شبه عسكرية. ويسمح دستور المكسيك للمواطنين بحيازة سلاح في منازلهم لأغراض الحماية والدفاع عن النفس، وذلك باستثناء بعض الأسلحة التي يحظر القانون حيازتها صراحة أو الأسلحة المخصصة لاستخدام القوات المسلحة والحرس الوطني فقط. ويضبط القانون حيازة الأشخاص العاديين للأسلحة النارية.

٧٣- والنقت المقررة الخاصة بأسر بعض الأشخاص الذين قتلوا على أيدي أفراد من جيش زاباتا للتحرير الوطني بسبب تأييدهم للحكومة أو رفضهم التعاون مع هذا الجيش. وكذلك قدمت منظمات غير حكومية وأسر الضحايا تقارير عديدة أخرى للمقررة الخاصة. وبدا الناس وكأنهم خائفون ومرتبون وغير راغبين في التكلم صراحة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جيش زاباتا للتحرير الوطني. واعترفت المقررة الخاصة بأن حكومة المكسيك تجد نفسها في موقف حساس عندما تتعامل مع جيش زاباتا للتحرير الوطني. فالمعضلة التي تواجهها واضحة: هي وقعت على اتفاق سلم مع جيش زاباتا للتحرير الوطني وكل انتهاك لهذا الاتفاق قد يتحول إلى نزاع مسلح خطير. وفي نفس الوقت لا يمكن لأي حكومة أن تقف مكتوفة الأيدي ولا تتخذ أي إجراء عندما يقتل الأبرياء. لذا أعربت الحكومة عن استعدادها لفتح باب المفاوضات من جديد مع جيش زاباتا للتحرير الوطني. وأعرب منسق الحوار والتفاوض في التشياباس عن قلقه إزاء الموقف المسدود حالياً. وبينت المقررة الخاصة اقتناعها بأن العمل على إيجاد حل سياسي والسعي لأجل التصالح هما أمران ضروريان إذا ما أريد وضع حد لأعمال العنف وانتهاكات الحق في الحياة التي تحدث في ولاية التشياباس.

٧٤- ولقد اشتكى جيش زاباتا للتحرير الوطني وجماعات أخرى كما اشتكى بعض الأفراد مما وصفوه بعمليات القتل التي تقوم بها مجموعات شبه عسكرية في التشياباس. وفي السنوات الثلاث الماضية نسب إلى هذه المجموعات عدد متزايد من عمليات الهجوم العنيفة، ومنها قتل أشخاص من أفراد ومناصري جيش زاباتا للتحرير الوطني. ويدعي جيش زاباتا للتحرير الوطني بقوة وجود صلة تربط بين المجموعات شبه العسكرية والحكومة. وتنكر الحكومة ذلك وتشير إلى هذه المجموعات بوصفها "مجموعات مدنية مسلحة". ودعت المقررة الخاصة الجهات التي تقدم هذه الادعاءات إلى أن توفر أدلة تثبت وجود هذه الصلة. وأعربت عن استعائها من خلال وسائط الاعلام للاستماع إلى أي مجموعة أو فرد يود أن يقدم لها معلومات تفيد بها في تأدية ولايتها، بما في ذلك المعلومات التي تخص انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها المجموعات شبه العسكرية. وأبدى جيش زاباتا للتحرير الوطني استعداداً في أول الأمر للالتقاء مع المقررة الخاصة ولكنه قرر غير ذلك في النهاية، وفضل توجيه رسالة مفصلة إليها، أعرب جيش زاباتا للتحرير الوطني في هذه الرسالة عن عدم ثقته في الأمم المتحدة. ولكن وفر جيش زاباتا للتحرير الوطني، مع ذلك، أسماء الأشخاص الذين قيل إنهم قتلوا على أيدي أفراد الجيش والمجموعات شبه العسكرية. وادعى أن الذين اشتركوا في عمليات القتل حصلوا على مكافأة من الحكومة. ولكن للأسف لم يكن باستطاعة المقررة الخاصة أن تتحقق من هذه الادعاءات حيث وردت إليها هذه المعلومات قبل مغادرتها التشياباس ببضع ساعات فقط.

٧٥- وقابلت المقررة الخاصة عدداً كبيراً من الأشخاص العاديين ومن أفراد المجتمع المدني الذين أعربوا عن اعتقادهم الراسخ بأن الجيش المكسيكي هو الذي يدرّب ويشرف على المجموعات شبه العسكرية. وكذلك تلقت نسخة من كتيب أعده هذا الجيش لوصف أساليب مكافحة التمرد، وقد قدم إليها هذا الكتيب كدليل يثبت أن تدريب هذه المجموعات يتم بإشراف الجيش. وأفادت الادعاءات بأن المجموعات شبه العسكرية كان لها إمكانيات للاتصال بسهولة بالسياسيين أو بملك الأراضي المحليين المناصرين للحكومة وأنهم، بناء عليه، كانوا يتمتعون بحمايتهم. أما أعضاء حزب الثورة الديمقراطي فهم أيضاً ضحايا أعمال العنف التي تقوم بها المجموعات شبه العسكرية. وهم يدعون أن ٢٩٢ من أعضاء الحزب النشطين قتلوا في الفترة بين شهري تموز/يوليه ١٩٨٨ و كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وذلك في أغلب الحالات على أيدي مجموعات شبه عسكرية. وأشار أيضاً إلى أن المجموعات شبه العسكرية كانت حائزة لكمية كبيرة من الأسلحة الآلية، الأمر الذي يبدو بعيداً عن منال الفلاح العادي. وقد نشر السيد غيلبيرتو لوبيز ريفاس، النائب الاتحادي المنتسب إلى حزب الثورة الديمقراطي، تقريراً في الآونة الأخيرة وصف فيه مختلف المجموعات شبه العسكرية وبين أن العديد من بينها ظهر بعد أن تدخل الجيش علناً في التشياباس.

٧٦- وكذلك استرعى انتباه المقررة الخاصة إلى أن الحكومة كانت تقترح إصدار تشريعات لتجريد المجموعات شبه العسكرية من الأسلحة، وأعرب بعضهم عن خشيتهم أن يؤدي أعمال هذه التشريعات إلى إتاحة الإفلات من العقاب أو العفو لهؤلاء الذين قاموا بعمليات القتل. واعتبر القانون المقترح تنازلاً آخر يقدم للمجموعات شبه العسكرية. ولكن لم يكن بوسع أي من المصادر المعنية أن توفر أي دليل مباشر أو ذي أهمية عن الصلة التي تربط الحكومة بالمجموعات شبه العسكرية.

٧٧- والحكومة على علم بهذه الادعاءات وهي ترفضها بقوة. وهي تشجبها بوصفها دعاية مغرضة، وتؤكد قناعتها بأن لا الجيش ولا السلطات المحلية تشرف على مثل هذه المجموعات شبه العسكرية. وتم تفسير الكتيب المشار إليه أعلاه على أنه مجرد تعليمات توفر لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة من المجموعات المقاتلة مثل جيش زاباتا للتحرير الوطني. وبين المسؤولون أن الحصول على الأسلحة ليس أمراً صعباً في المكسيك بسبب الاتجار القائم بها عبر الحدود. وأعرب المسؤولون عن عزمهم على اتخاذ إجراءات لمكافحة المجموعات المسلحة أي كانت وفقاً لما نص عليه القانون. ولكن اعترف أحد المسؤولين الحكوميين بأن الحكومة غير راغبة في تجريد المجموعات المسلحة في التشياباس من السلاح لأنها مضطرة لحماية نفسها وحماية مناصريها ضد جيش زاباتا للتحرير الوطني المسلح تسليحاً جيداً.

٧٨- ولا يستصوب الخلاص إلى أي استنتاجات فيما يتعلق بالصلة التي تربط بين المجموعات شبه العسكرية أو المجموعات المدنية المسلحة وبين السلطات. فالجو السائد في ولاية التشياباس جو مشحون سياسياً. والتوصل إلى معرفة الحقيقة في مثل هذه الظروف أمر مستحيل وأي تعليق في هذا الصدد سيكون عرضة لتأويل سياسي. لذا اكتفت المقررة الخاصة بعرض المعلومات التي وردت إليها. بيد أن وجود مجموعات شبه عسكرية مسلحة يشكل بالرغم من ذلك خطراً كبيراً يهدد حياة الأشخاص المدنيين العاديين، ولن يكون من شأن استمرار وجود هذه المجموعات إلا أن يزيد من عنف الوضع الذي يسوده الاستقطاب والتوتر في التشياباس.

حاء- المدافعون عن حقوق الانسان والمجتمع المدني ووسائل الاعلام

٧٩- أفادت التقارير بأن المدافعين المكسيكيين عن حقوق الانسان وأعضاء المنظمات غير الحكومية تلقوا باستمرار طيلة السنوات القليلة الماضية تهديدات متكررة بالقتل. ويبدو أن المدافعين النشطين عن حقوق الانسان العاملين في المناطق الريفية النائية كانوا أكثر تعرضاً لأعمال العنف والتهديد. وأبلغت المقررة الخاصة بعد زيارتها للمكسيك بأن أعضاء المنظمة غير الحكومية "مركز حقوق الانسان ميغيل أوغوستين برو خواريز" تلقوا تهديدات بالقتل. وأفادت التقارير بأن المنظمة استلمت في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ رسالتين وجهت فيهما تهديدات بالقتل إلى مدير المنظمة، إدغار كورتيز موراليس، وإلى منسق الإدارة القانونية، ديغنا أوتشوا بلاسيدو. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وجهت المقررة الخاصة نداء مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير لحث الحكومة على التحقيق في هذه التقارير وضمان سلامة الأشخاص المعنيين. ووردت تقارير إضافية تفيد بأن المنظمة تعرضت لتهديدات أخرى في ٩ و ١٤ أيلول/سبتمبر وأنه تم العثور على رسائل أخرى مماثلة في مكتب المنظمة بمدينة المكسيك. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وجه المقرران الخاصان نداء مشتركاً آخراً كرراً فيه قلقهما إزاء التهديدات المستمرة وطلبا إلى الحكومة إطلاعهما على ما اتخذته من تدابير في صدد التقارير الأولى المشار إليها في الرسالة الأولى التي وجهها إلى الحكومة فيما يتعلق بتهديدات القتل. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها الخاص إزاء التهديدات الأخيرة بالقتل ضد أعضاء PRODH كما أعربت عن مخاوفها فيما يتعلق بأمن السيدة أوتشوا.

٨٠- وردت الحكومة بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على النداء المشترك الموجه إليها في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ مبينة إدانتها لشتى أنواع التهديدات ضد منظمات مدنية وأضافت أن مسؤولين من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وضباطاً من الأمن العام كانوا على اتصال بممثلي مركز حقوق الإنسان ميغيل أوغوستين برو خواريز للاتفاق على التدابير التي ينبغي اتخاذها بغية تعزيز أمنهم.

٨١- وقد وردت في الماضي تقارير عديدة عن تهديدات بالقتل موجهة ضد صحفيين مكسيكيين. وتفيد المعلومات الواردة من مصادر غير حكومية بأن ٨١ إلى ٨٤ صحفياً على الأقل تلقوا تهديدات بالقتل وأن أربعة من بينهم تعرضوا لمحاولة قتل خلال الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ونيسان/أبريل ١٩٩٨. ولقد قتل أربعة من الصحفيين في عام ١٩٩٧. وتدعي نفس المصادر بأن عدد حالات العنف ضد الصحفيين بلغت ٢٠٢ حالة في عام ١٩٩٨ وحده.

٨٢- وكانت المقررة الخاصة قد أرسلت قبل زيارتها للمكسيك عدداً من الرسائل العاجلة إلى الحكومة تناشد فيها السلطات أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة الصحفيين الذين أفادت التقارير بأنهم تلقوا تهديدات بالقتل. وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ وجه نداء عاجل مشترك مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير بخصوص السيد إينريكيه غوتيريز الصحفي في جريدة "الصور" اليومية الذي قيل إنه تعرض للهجوم والتهديد بالقتل عندما كان يقوم بتغطية الانتخابات الجارية في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ في أكابولكو. وأفادت التقارير بأن الصحفي تلقى تهديدات بالقتل من مسؤول في بلدية أكابولكو. وتم توجيه نداء عاجل آخر مشترك مع المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير بشأن السيدة كارينا أوتشوا وموظفين آخرين من موظفي مجلة "لاغيوتينا" الذين قيل إنهم تلقوا تهديدات بالقتل فيما يتصل بعملهم كصحفيين.

٨٣- وقابلت المقررة الخاصة في مدينة المكسيك ممثلين عن منظمات غير حكومية تعمل لحماية حقوق ومركز الصحفيين في المكسيك. وأبلغت بأن المجمع المكسيكي لحقوق الإنسان باشر في عام ١٩٩٨ برنامجاً خاصاً يستهدف حماية الصحفيين من العنف الذي يواجهونه في عملهم. وإنشاء المجمع، في إطار هذا البرنامج، لجنة معنية بحماية الصحفيين، وقد نشرت هذه اللجنة تقريرها الأول في عام ١٩٩٩. وعرضت اللجنة في هذا التقرير خمس حالات نموذجية للهجمات التي يتعرض لها الصحفيون والتهديدات بالقتل التي يتلقونها.

٨٤- وشملت الحالات محل البحث قضية السيد بنيامين فلوريس غونزاليس، مدير الصحيفة اليومية "لا برينسا" الذي اغتيل في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ في سان لويس ريو كولورادو، سونورا. وكان قد نشر عشية اغتياله مقالاً عن الامتيازات التي يزعم أنها منحت في السجن للسيد خايمي غونزاليس غوتيريز، وهو من كبار تجار المخدرات. وقيل إن السيد فلوريس غونزاليس كان قد ساعد الشرطة أيضاً على معرفة هوية المجرم واعتقاله. وبالرغم من أنه تم في النهاية توقيف أربعة أشخاص بتهمة قتل السيد فلوريس غونزاليس، تفيد المصادر بأن الأشخاص الذين خططوا لعملية القتل ما زالوا طلقاء. ويبدو أن عدداً من الصحفيين الآخرين الذين كتبوا تقارير عن قضية السيد غونزاليس غوتيريز تلقوا تهديدات بالقتل هم أيضاً.

طاء - النساء في سيوداد خواريز: الجرائم الجنسانية

٨٥- منذ عام ١٩٩٣ بلغ مجموع حالات القتل المسجلة في سيوداد خواريز بولاية تشيواوا ١٩٣ حالة، وكان أغلبها يتعلق بشابات. وقد تم قتل بنات لا يتجاوزن ١٥ عاماً من العمر بعد اغتصابهن عادة وبعد تشويه خلقتهن في العديد من الحالات. ولقد "اختفى" عدد أكبر بكثير من البنات ولا ترد الإشارة إليهن في الاحصاءات الرسمية التي توفرها السلطات. واسترعي انتباه المقررة الخاصة إلى تلك الحالات على وجه الخصوص. وكانت شكوك كبيرة تراود أسر الضحايا وكل منظمة نسائية تقريباً من المنظمات المنتشرة في جميع أرجاء البلد، فيما يتعلق بنية الحكومة التحقيق في هذه الجرائم. وقد وفرد منظمات غير حكومية نسائية قصاصات من الصحافة تحتوي بيانات أدلى بها مسؤولون حكوميون والنائب العام للولاية تفيد بأن الضحايا كنّ من الإناث اللواتي "تصرفن تصرفاً يحرض على القتل". وتم استرعاء الانتباه إلى أن سلسلة الجرائم من هذا النوع ترتكب ويفلت مرتكبوها من العقاب بسبب خمول السلطات من جهة، وبسبب البيانات العامة التي تدلي بها تلك السلطات من جهة أخرى، مما شجع المجرمين. وقدمت ادعاءات خطيرة تفيد بوجود تمييز جنساني على مستوى السلطات وفي صفوف الشرطة.

٨٦- وتمكنت المقررة الخاصة من التكلم مع أسر عديدة كانت بناتها بين ضحايا تلك الجرائم. وكان شعور جميع تلك الأسر أن مطالباتها بالتحقيق بسرعة في عمليات القتل أهملت تماماً. وتشير التقارير الواردة تلخيصاً لتلك الحالات إلى وجود أوجه إهمال عديدة في تحقيقات الشرطة. وكانت أغلبية الضحايا من الشابات اللواتي قدمن مؤخراً إلى سيوداد خواريز للعمل في أحد مصانع التجميع الموجودة على مقربة من الحدود الفاصلة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وكان عدد آخر من بينهن من الطالبات اللواتي كن يعملن على أساس من عدم التفوغ لتمويل تعليمهن. وفي العديد من الحالات التي وصفت بالتفصيل للمقررة الخاصة لم يتم التحقيق أو جرى التحقيق بشكل مقتضب وقد عاملت السلطات أفراد أسر الضحايا بلا إكتراث أو بغير رسة. وقد بينت بعض المصادر أن السلطات كانت تسعى بنشاط للتستر على بعض هذه الحالات. وكان يطعن في استقامة الأشخاص ويساق ذلك كمبرر للقتل. واشتكت أسر عديدة من أنها لم تخطر حتى بالعثور على جثة قريبها. وكانت تلك الأسر تخطر بذلك عن طريق الصحافة عادة وكانت تضطر إلى الانتظار عدة أيام قبل أن تسلم لها الجثة. واشتكت أسر أخرى من أن الشرطة كانت في أغلب الأحيان تلقي الجثث المشوهة والمتحللة أمام باب المنزل وهي تنطق بعبارة حاطة بقدر الضحية. وادعى أفراد الأسر كما ادعى عدد من المنظمات غير الحكومية النسائية بأن السلطات كانت تحمي بعض الأشخاص من ذوي النفوذ.

٨٧- وفي ٢٣ تموز/يوليه سافرت المقررة الخاصة إلى سيوداد خواريز حيث أجرت مناقشات مع مسؤولين في مكتب النائب العام للولاية، ومن بينهم وكالة النيابة الخاصة التي تم تعيينها مؤخراً للإشراف على التحقيقات. وكذلك قابلت المقررة الخاصة ممثلي مجتمع الأعمال في المدينة، وأكثرهم من مدراء مصانع التجميع التي كان يعمل فيها العديد من الضحايا. وأجريت مناقشات مع ممثلي النقابات العمالية والمحامين أيضاً.

٨٨- وأقرت وكيالة النيابة الخاصة أن الحكومة ربما لم تحقق في تلك القضايا بما يلزم من فعالية ونشاط في الماضي. ولكنها أكدت للمقررة الخاصة أن المجموعة التي تعمل حالياً في مكتب النيابة العامة والتي تولت التحقيقات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، انكبت على تصحيح ما ارتكب من أخطاء في الماضي وقد أحرزت تقدماً ملموساً في الآونة الأخيرة. وكذلك قالت إنه تم وضع برنامج استشارة لمساعدة أسر الضحايا.

٨٩- ولاحظت المقررة الخاصة أن تعمد الحكومة عدم اتخاذ أي إجراء لحماية أرواح مواطنيها بسبب جنس هؤلاء المواطنين قد ولد شعوراً بعدم الأمن بين العديد من النساء المقيمات في سيوداد خواريز. وفي نفس الوقت، ضمن ذلك بصورة غير مباشرة إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. وبالتالي تشكل الأحداث الواقعة في سيوداد خواريز مثلاً نموذجياً عن الجرائم الجنسانية التي تنتشر نتيجة إفلات مرتكبيها من العقاب. أما الغطرسة وعدم المبالاة في سلوك بعض المسؤولين الحكوميين إزاء تلك القضايا، فهما يدفعان إلى الاعتقاد بأنه لم يتم التحقيق أبداً في العديد من هذه القضايا تعمداً لأن الضحايا كن "مجرد" شابات بدون أي مركز اجتماعي خاص وأنهن يعتبرن بالتسالي سلعة للاستهلاك. ويخشى أن يكون قد ضاع الكثير من الوقت والمعلومات القيّمة بسبب هذه التأخيرات والمخالفات. ولكن ما يشجع المقررة الخاصة من جهة أخرى هو ما لاحظته من حيوية لدى وكيالة النيابة الخاصة وما رأته من تغيير ظاهر في التصرف بين المسؤولين الذين يقومون بالتحقيق الآن. ولهذا السبب تتردد المقررة الخاصة في اعتبار عمليات القتل المذكورة كعمليات تندرج قطعاً في إطار الولاية المنوطة بها فيما يتعلق بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وقد قامت المقررة الخاصة في نفس الوقت باستعراض انتباه المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة إلى هذه الأحداث نظراً لطبيعة هذه الجرائم المتميزة.

باء- انتهاكات الحق في الحياة والميول الجنسية

٩٠- أعربت المقررة الخاصة في تقريرها المقدم إلى الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير المتواصلة التي تفيد تعرض الأشخاص للقتل بسبب ميولهم الجنسية فقط. وبينت أنه بسبب وصم الأشخاص المنتمين لأقليات جنسية المنتشر على نطاق واسع على الصعيد الاجتماعي، كان من المتوقع أن ترتكب أعمال العنف ضد هؤلاء الأشخاص في جو يسوده شعور بإمكانية الإفلات من العقاب. وأبلغت المقررة الخاصة عندما كانت تستعد للقيام ببعثتها، بأن عدداً من حالات القتل وقعت في المكسيك وأن الضحايا كانوا من اللوطيين. وأفادت التقارير بأن السلطات تتناول تلك الجرائم بطريقة تسمح لمرتكبيها بالإفلات من العقاب. وأطلعت منظمة غير حكومية تسمى لجنة المواطنين لمكافحة الجرائم المرتكبة بدافع كراهية اللواط المقررة الخاصة على تفاصيل أخرى تتعلق بهذا الموضوع أثناء زيارتها لمدينة المكسيك.

٩١- وتفيد المعلومات التي قدمتها هذه المنظمة بأن ما لا يقل عن ١٢٥ شخصاً قتلوا في الفترة بين شهري كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وأيار/مايو ١٩٩٧ بسبب ميولهم الجنسية، و ١٢٠ شخصاً منهم من الذكور. وأبلغ بأن ٦٥ من هذه الحالات وقعت في العاصمة وحدها. ويبدو أن أغلبية الضحايا قُلت بأساليب وحشية وعنيفة للغاية: فغالباً ما كان يعثر على الجثث وهي عارية ومغلولة المعصمين والقدمين وتظهر عليها علامات التعذيب أو الطعن أو الخنق أو

التشويه. وأعرب عن القلق أيضاً لأن موقف السلطات المتحيز وكذلك تقارير وسائط الاعلام المنحازة قد أسهما في خلق جو يسوده شعور بإمكانية الإفلات من العقاب وعدم المبالاة فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد أفراد منتسبين إلى الأقليات الجنسية.

٩٢- واسترعت المقررة الخاصة انتباه السلطات وانتباه لجنة حقوق الانسان في الدائرة الاتحادية إلى نواحي القلق هذه، وادعت الجهتان المذكورتان أن السلطات لا تميز على أساس الميول الجنسية ضد أي شخص في المسائل المتصلة بالتحقيق أو بمقاضاة المجرمين.

كاف - عقوبة الاعدام

٩٣- لم ينفذ أي حكم بالاعدام منذ عام ١٩٣٧ بالرغم من وجود أحكام في القانون المكسيكي تنص على عقوبة الإعدام. وتنص المادة ٢٢ من الدستور المكسيكي على جواز فرض عقوبة الاعدام على من يرتكب جريمة الخيانة في أوقات الحرب مع بلد أجنبي، ومن يرتكب جريمة قتل قريب، أو جريمة قتل مقترنة بظروف مشددة أو بسبق الإضرار، أو من يقوم بعملية اختطاف، أو قطع الطريق، أو قرصنة أو يرتكب مخالفات عسكرية خطيرة. وكذلك تحظر المادة نفسها بصورة قطعية اصدار حكم بالاعدام على من يرتكب جنحاً سياسية. ولا ينص أي قانون جنائي من قوانين الولايات الاتحادية على عقوبة الاعدام فتبقى هذه العقوبة جائزة في إطار القوانين العسكرية فقط. وعندما كانت المقررة الخاصة في المكسيك وجهت رسالة إلى وزير الداخلية طلبت إليه بموجبها بعض الإيضاحات فيما يتعلق ببيان منسوب إلى سلفه يفيد بأن الحكومة تنظر في إمكانية العودة إلى العمل بحكم الاعدام من جديد. ولم تتلق أي رد خطي على تلك الرسالة. ولكن أنكر مسؤولون حكوميون أثناء لقاءاتهم مع المقررة الخاصة وجود أي مخططات لتغيير السياسة المتبعة حالياً فيما يتعلق بحكم الاعدام. وكذلك أبلغت المقررة الخاصة بأن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان كانت تنظر في إمكانية اقتراح تعديل على الأحكام القانونية المتصلة بعقوبة الاعدام "بهدف حماية حقوق الانسان حماية أفضل". وكذلك بينت الحكومة أنه يحتمل أن تصدق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف إلغاء عقوبة الاعدام.

رابعاً - الاستنتاجات

٩٤- تمر المكسيك بمرحلة صعبة الآن حيث يشوب الاستقطاب السياسي والعنف ما يحرزه البلد من تقدم. فيجب أن تتخذ تدابير عاجلة ووقائية لتهدئة التوترات والحد من العنف بغية حماية أمن وحياة المدنيين الأبرياء الذين يعانون من تصرفات الشرطة والقوات المسلحة والمجموعات شبه العسكرية وجماعات المعارضة المسلحة.

٩٥- وتتوافر لحكومة المكسيك الامكانيات اللازمة للتغلب على العقبات التي تواجهها في حماية أرواح المواطنين المكسيكيين والأشخاص الآخرين المقيمين في المكسيك. فالحكومة تملك الآلية الادارية اللازمة للتحكم في الأوضاع. والحكومة تدري ما هي بذور المشكلة وقد حاولت معالجة المجالات الرئيسية الثلاثة للوصول إلى العدالة وذلك

بإدخال تعديلات على النظام القانوني والقضائي؛ وتعزيز الديمقراطية عن طريق إجراء إصلاحات انتخابية وإصلاحات أخرى؛ وبتدعيم المجتمعات المحلية وفتح باب الحوار معها ومحاولة تمكينها اقتصادياً وسياسياً، أما التحدي فهو يكمن في القيام بتنفيذ هذه السياسات بصدق وتصميم.

٩٦- ويوجد دعم شعبي قوي لمناصرة العدل ولوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وتعتبر مرونة المجتمع المكسيكي أكبر قوة تمتلكها المكسيك. فتصميم عناصره المختلفة على صون معايير حقوق الإنسان أمر واضح ومشجع. وتلاحظ المقررة الخاصة أن المجتمع المدني وهو يشمل المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام والأفراد العاديين، غالباً ما كان يلعب دوراً أساسياً في حث السلطات المختصة على مباشرة التحقيق في أحداث تتعلق بعمليات قتل خارج نطاق القانون أو على فتح التحقيق من جديد في القضايا التي سبق أن أغلقت.

٩٧- ولقد اتخذت الحكومة بعض التدابير الأولية لضمان حق جميع الأشخاص في الحياة على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولكن لم تكن هذه الإجراءات كافية مع الأسف، لتصحيح الوضع فما زالت عمليات القتل خارج نطاق القانون جارية حتى الآن وما زال مرتكبوها يفلتون من العقاب. وما زالت أعمال العنف والقتل منتشرة على نطاق واسع وإن كانت قد تضاءلت شيئاً ما خلال السنة الأخيرة. ولا يمكن للحكومة الاتحادية أن تتذرع "بالاتحادية" كما فعلت في قضية أغواس بلانكاس لتتيح لذوي النفوذ إمكانية الإفلات من العقاب. إذ تقع على الحكومة مسؤولية قانونية في ضمان أعمال المعاهدات والمعايير الدولية ولو كانت التشريعات الوطنية تدرج انتهاكات حقوق الإنسان ضمن اختصاص السلطات الإقليمية أو سلطات الولاية.

٩٨- لقد أدى افتقار نظام العدالة إلى الفعالية إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وأدى غياب ولاية قضائية تخول مقاضاة أفراد القوات المسلحة عندما يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين إلى الانتقاص من استقلالية المحاكم العادية. ولعل من المستصوب أن يدعى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين إلى إجراء تحليل شامل للنظام القضائي في المكسيك.

٩٩- وتنص الفقرة ٤ من المبادئ المتعلقة بمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة ونقصيها على النحو الفعال أنه: "تكفل، بالوسائل القضائية وغيرها من الوسائل، حماية فعالة للأفراد والمجموعات المهددين بخطر الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام بإجراءات موجزة بمن فيهم من يتلقون تهديدات بالقتل". أما تصرفات سلطات الولاية على أرفع المستويات قبل مجزرة أكتيال وأثناءها وبعدها فواضح أنها لم تكن مطابقة لهذا المبدأ الأساسي، ولم يتم تحميل المسؤولين عن شتى أشكال الإغفال والاهمال الخطيرة المسجلة مسؤولية أفعالهم.

١٠٠- وتنص المادة ٣ من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالات الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم". ويتسم

هذا الحكم بأهمية خاصة فيما يتعلق بالأحداث الواقعة في البوسكيه وأغواس بلانكاس والتشاركو التي توجد فيها أدلة قوية تشير إلى أن القوات الحكومية لجأت بصورة متعمدة ومخططة إلى استخدام مفرط ولا متناسب مما أدى إلى وقوع حالات قتل خارج نطاق القانون.

١٠١- ولم تكن ممارسات وتصرفات مكتب النيابة الاتحادية ونيابة الولاية مطابقة للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الفقرتين ١٢ و ١٣ (ب) من المبادئ التوجيهية بشأن أعضاء النيابة العامة وهي المبادئ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وتنص المادة ١٢ على أنه يجب: "على أعضاء النيابة العامة أن يؤدوا واجباتهم وفقاً للقانون، بإنصاف واتساق وسرعة، وأن يحترموا كرامة الانسان ويحموها ويساندوا حقوق الانسان، بحيث يسهمون في تأمين سلامة الاجراءات وسلامة سير أعمال نظام العدالة الجنائية". وتنص الفقرة ١٣ (ب) على أن "يلتزم أعضاء النيابة العامة في أداء واجباتهم... بحماية المصلحة العامة، والتصرف بموضوعية، والمراعاة الواجبة لموقف كل من المتهم والضحية، والاهتمام بكافة الظروف ذات الصلة، سواء كانت لصالح المتهم أو ضده". وفي قضية أغواس بلانكاس لم يفتح التحقيق من جديد بالرغم من استنتاجات المحكمة العليا في المكسيك. أما فيما يتعلق بالحالات التي نظرت فيها المقررة الخاصة في هذا التقرير، فقد كان الشك يحوم حول التحقيقات، وذلك، بسبب أمور منها انعدام الشفافية، والتستر المتعمد، واللجوء إلى الانتفاضة في توقيف المشتبه بهم وضغط الرفاق على صعيد المؤسسة القانونية. ولقد أدى اسناد السلطة التقديرية إلى النائب العام في البت في وجوب أو عدم وجوب مباشرة التحقيق في قضية جنائية إلى ظهور إجحاف كبير أفضى إلى افلات مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان من العقاب.

١٠٢- وتندعم لدى السلطات المكسيكية المعنية الرغبة في تحميل أفراد من القوات العسكرية مسؤولية عمليات القتل خارج نطاق القانون وغير ذلك من انتهاكات حقوق الانسان. وكان هذا الاتجاه ظاهراً بصفة خاصة في أحداث التشاركو. فلا يمكن للمحاكم العادية أن تحاكم أفراد هذه القوات لارتكابهم انتهاكات حقوق الانسان حتى في الحالات التي يكون فيها الضحايا من المدنيين. فمقاضاة العسكريين من اختصاص النائب العام العسكري الذي يخضع لوزارة الدفاع. وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها أن يفضي هذا الوضع بالاضافة إلى ضغط الرفاق والولاء الجماعي الخاطي، إلى ما لا يخدم مصالح الضحايا المدنيين وأسره ويغفل الفرص المتاحة لهم لكي تنظر محكمة مختصة ومستقلة وغير متحيزة في قضيتهم على النحو المنصوص عليه في المبادئ الأساسية بشأن استقلال القضاء.

١٠٣- ويشير استمرار التهديدات بالقتل الموجهة إلى المدافعين عن حقوق الانسان إلى أن الحكومة لم تتخذ، بالرغم من تعهدها المعلن، أي تدابير ملائمة لتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء الأشخاص والقضاء على ما يهدد أمنهم. والمقررة الخاصة تنثي على العمل الذي أنجزته المنظمات غير الحكومية في ظروف صعبة في أغلب الأحيان. وهي تلاحظ، مع ذلك، أن العديد من هذه المنظمات يعمل في جو يكتنفه العنف والاستقطاب السياسي يجعل من الصعب عليها الحفاظ على صورة المحاييد ويدفعها بالتالي إلى المجازفة بخطر فقدان فعاليتها في بناء الثقة في المجتمعات المتنافرة.

خامساً- التوصيات

١٠٤- تحت المقررة الخاصة حكومة المكسيك على مواصلة عملية الإصلاح التي شرعت فيها. فلا بد من إجراء تعديلات جذرية لتناول الأسباب الهيكلية التي أدت إلى انتشار العنف. وفي نفس الوقت تحتاج المؤسسات والاليات الادارية إلى إعادة التوجيه والتدعيم لتسند معايير حقوق الانسان.

١٠٥- ويجب أن تشجّع الحكومة على استغلال الدعم المقدم لها من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمبادرات التي اتخذتها بغية ممارسة سلطة قائمة على مراعاة حقوق الإنسان والأخذ بعملية سياسية تتوخى هذه الحقوق. وقد يفضي التوتر المضاعف خلال الفترة حتى الانتخابات العامة المزمع اجراؤها في عام ٢٠٠٠ إلى انتشار أعمال العنف. ويمكن في بعض الأحيان تجنب هذه الأوضاع بالاتفاق على شكل معين من الوجود الدولي المشروع. وفي هذه الصدد، يجب على الحكومة أن تنتظر في إمكانية دعوة مراقبين دوليين لحضور الانتخابات العامة التي ستجري في عام ٢٠٠٠.

١٠٦- وترحب المقررة الخاصة بالاستعداد الذي أبدته الحكومة لفتح باب الحوار من جديد مع المجموعات السياسية المسلحة مثل جيش زاباتا للتحريض الوطني، والنظر في منح المناطق التي يعيش فيها السكان المحليون درجة أكبر من الاستقلال الذاتي بغية وضع حد للتوتر السائد. ويجب على الحكومة أن تستغل كافة المهارات المتاحة لها لفتح الطريق المسدودة التي دخلت فيها المحادثات القائمة بينها وبين جيش زاباتا للتحريض الوطني وذلك بغية إزالة الخطر الذي يهدد حياة المدنيين العاديين.

١٠٧- وتوصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة المكسيك بما يلي:

(أ) اعتماد تدابير فعالة لحماية أرواح المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، وذلك عملاً بالإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٤٤/٥٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويجب أن تنطوي هذه التدابير على بذل جهود لخلق بيئة تشجع على تطور المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان؛

(ب) وضمان تجريد المجتمع المدني من الأسلحة وتجنب تفويض القوات المسلحة بمهمة تطبيق القانون وحفظ النظام أو مكافحة الجريمة؛

(ج) واتخاذ تدابير لتعزيز استقلال مكاتب النيابة العامة من المستوى الاتحادي إلى المستوى المحلي؛

(د) وإتاحة الآليات القانونية اللازمة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولأسرهم لكي يتمكنوا من رفع دعاوى جنائية بمعزل عن مكتب النيابة العامة؛

(هـ) ووضع حد لإمكانية الإفلات من العقاب التي تتاح لبعض من الفئات والطبقات ذوات الامتيازات؛

(و) والشروع في إصلاحات غايتها أن تضمن لكل فرد يتهم بانتهاك حقوق الإنسان أن تجري محاكمته في المحاكم العادية بغض النظر عن مهنته؛

(ز) ومواصلة تدريب أفراد الشرطة والقوات المسلحة على حقوق الإنسان وتوعيتهم بها؛

(ح) وتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجان حقوق الإنسان في الولايات بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان في الدائرة الاتحادية، وتشجيعها على التعامل بصورة منتظمة مع أفراد قوات الأمن؛

(ط) وإبطال القوانين التي تنص على فرض عقوبة الإعدام لكي يتم الاعتراف قانوناً بالوقائع القائمة. وكذلك تناشد المقررة الخاصة حكومة المكسيك أن تصادق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف إلغاء حكم الإعدام.

١٠٨- وأخيراً تعرب المقررة الخاصة عن رغبتها في بيان أن هذه التوصيات لا تعتبر بشكل من الأشكال متنفذة أو مبتكرة. إذ إن الحكومة والمجتمع المدني والصحافة تتناقش فيها بصورة منتظمة في المكسيك. وتبين المقررة الخاصة أنها تود فقط التركيز على أن تنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب أمر ملح لإنقاذ أرواح ثمينة.

- - - - -